

الباب الثالث

فى تفسير كلمات كثيرة يحتاج إليها المعرب
يكثر فى الكلام دورها، ويقبح بالمعرب جهلها!
وهى عشرون كلمة، بل إحدى وعشرون

وهى ثمانية أنواع، عدد أبواب الجنة:

النوع الأول ما جاء من هذه الكلمات على وجه واحد:

أحدها: (أى: الأنواع) ما جاء على وجه واحد لا غير، (قَطَّ) ، وهى أربعة:
أحدها: قَطَّ (بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها فى اللغة الفصحى) . وهى اللغة الأولى .
والثانية: (بفتح القاف، وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين) .
والثالثة: (إتباع القاف للطاء فى الضم) . والرابعة: (تخفيف الطاء مع الضم) .
والخامسة: (تخفيف الطاء مع السكون) .

وهى فى اللغات الخمس ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ملازم للنفى . تقول :
« هذا الشيء ما فعلته قَطَّ » .

أى: لم يصدر مِنِّي فِعْلُهُ فى جميع أزمنة الماضى . واشتقاقها: من القَطْ، وهو القَطْع .
« فمعنى ما فعلته قَطَّ »: ما فعلته فيما انقطع من عُمرِي؛ لانقطاع الماضى عن الحال
والاستقبال، فلا تستعمل إلا فى الماضى .

من لحن العامة:

وقول العامة: « لا أفعله قَطَّ » لحن؛ أى: خطأ؛ لأنهم استعملوها فى المستقبل، وذلك
مخالف للوضع، والاشتقاق . وسماه «لحنا»؛ لما فيه من تغير المعنى .
يقال للمخطئ: « لا لحن »؛ لأنه يعدل بالكلام عن الصواب^(١) .

(١) جاء فى المعجم الوسيط: «قَطَّ» لها ثلاث أحوال: الأولى: أن تكون ظرف زمان لاستغراق الماضى [وهذه
بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة] وتختص بالنفى، يقال: ما فعلت هذا قَطَّ فيما مضى وانقطع .

والثانية: أن تكون بمعنى خشب: أى كاف . [وهذه بفتح القاف وسكون الطاء] وقلما تذكر غير مقرونة بالفاء،
يقال: أعطنى درهما فقط .

والثالثة: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى، فترداد نون الوقاية مع باء المتكلم يقال: قُضِنِي: كفانى: وقُطِّك: كفاك .

[٢] عَوْضٌ

الثاني: «عَوْضٌ» (بفتح أوله، وإهماله، وسكون ثانيه، وتثليث آخره، وإعجامه) . وهو ظرف لاستغراق ما يُسْتَقْبَلُ من الزمان غالباً. وسُمِّي الزمانُ عَوْضاً؛ لأنه كلما ذهب منه مُدَّةٌ عوضتها مُدَّةٌ أخرى. أو لأنه ؛ أى: الزمان، يعوض ما سلف منهم في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل!.

ملازمته للنفي:

وهو ملازم للنفي تقول أنت: «هذا الشيء لا أفعله عَوْضٌ». أى: لا يَصْدُرُ منه فعله فى جميع أزمنة المستقبل.

حكمه من حيث الإعراب والبناء:

[وهو مَبْنِيٌّ].

فإن أضفته أعربته، ونصبته على الظرفية فقلت: «لا أفعله عوضَ العائضين». كما تقول: «دَهْرُ الداهرين».

ورودها بمعنى قط:

ومن غير الغالب ما ذكره «ابن مالك» فى «التسهيل»^(١) من أن «عَوْضٌ» قد ترد للماضى فتكون بمعنى قط، وأنشد عليه قوله: فلم أَرِ عَامَاً عَوْضُ أكثر هلكاً^(٢). وكذلك، أى: مثل «عَوْضٌ» فى استغراق المستقبل: «أبدأ». تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يُسْتَقْبَلُ من الزمان. الفرق بينها وبين عوض: إلا أنها لا تختص بالنفى، ولا تُبنى.

(١) حيث قال فى ص ٩٥ فى مجال حديثه عن الظروف: ومنها «قَطٌّ» للوقت الماضى عموماً، ويقابله «عَوْضٌ»، ويختصان بالنفى، وربما استعمل «قَطٌّ» دونه لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى. وقد ترد «عوض» للمضى، وقد يضاف إلى «العائضين» أو يضاف إليه فيُغرب، ويقال قُطٌّ، قُطٌّ، قُطٌّ، وقُطٌّ، وقُطٌّ، وعَوْضٌ وعغوض.

(٢) لم أعر على هذا الشاهد فى التسهيل. ولعه مذكور فى حواشيه. هذا وقد لخص المعجم الوسيط الكلام عن عَوْضٍ بقوله: إنها ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبداً، إلا أنه مختص بالنفى.

وهو مُغْرَبٌ: إن أضيف كقولهم: «لا أفعله عَوْضَ العائضين».

ومبنى: إن لم يُصَفِّ، وبنائه على الضمِّ كَقَبْلٍ أو على الكسر كـ «أمس» أو على الفتح كـ «أين». وقد يكون لاستغراق الماضى مثل قط، تقول: ما رأيت مثله عوض.

[٣] أَجَلَ

الثالث: مما جاء على وجه واحد: «أَجَلَ».

بسكون اللام، وفتح الهمزة والجيم.

ويقال فيها: «بَجَلَ» بالموّحدة.

وهو حرف موضوع لتصديق الخبر، مثبتا كان الخبر أو منفيا.

يقال في الإثبات: «جاء زيد». وفي النفي: «ما جاء زيد».

فقول في جواب كل منهما تصديقا للخبر: «أَجَلَ». أى: صدقت.

هذا قول الزمخشري، وابن مالك، وجماعة.

وقال المصنف في المغنى: إنها كنعم. فتكون:

(١) حرف تصديق بعد الخبر.

(٢) ووعيد بعد الطلب.

(٣) وإعلام بعد الاستفهام^(١)

فتقع بعد نحو:

«ما قام زيد». و«اضرب زيدا». و«أقام زيد؟».

وقيد «المالقي» الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي^(٢).

وقيل: لا تقع بعد الاستفهام.

وعن الأحفش: وهى بعد الخبر أحسن من «نعم».

و«نعم» بعد الاستفهام أحسن منها. اهـ

(١) جاء في المعجم الوسيط: أَجَلَ: حرف جواب كـ «نعم»، يكون تصديقا للخبر، وإعلانا للمستخبر، ووعدا للطلب.

(٢) المالقي يفتح اللام على الصواب - كما في الشرح - نسبة «المائقة»: مدينة بالأندلس: قال وحى زاده: هو: يحيى بن علي بن أحمد النحوى الأديب: قرأ على الكندى النحوى، وأقرأ الناس القرآن، وله شعر حسن، وكان لطيف الأخلاق، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة ومات غرة جمادى الأولى سنة أربع وستمائة. ذكره الذهبي ١ هـ.

والذى فى حاشية الحافظ السيوطى: أنه صاحب رصف المبانى، واسمه «أبو جعفر بن عبد النور بن رشيد المالقي» أحد شيوخ أبي حيان. [٥: حاشية الأمير على المغنى].

[٤] بلى

الرابع مما جاء على وجه واحد: «بلى».

وهو حرفٌ موضوع لإيجاب الكلام المنفي؛ أى: لإثباته.

وتختصّ بالنفى، وتفيد إبطاله:

(أ) مجرداً كان النفي عن الاستفهام نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبَلَىٰ وَرَبِّي

لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

فبلى هنا: أثبتت البعث المنفي، وأبطلت النفي.

«ب» أو كان النفي مقروناً بالاستفهام الحقيقي نحو:

«أليس زيد بقائم؟»؛ فيقال: بلى. أى: بلى هو قائم.

«ج» أو التويخي نحو:

﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]. أى: بلى نسمع.

«د» أو التقريرى نحو:

﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أى: بلى. أنت ربنا.

أجروا النفي مع التقريرى مجرى النفي المجرد.

فلذلك قال ابن عباس^(١): «لو قالوا: نعم؛ لكفروا».

ووجهه: أن «نعم» لتصديق الخبر بنفى أو إثبات^(٢).

[النوع الثانى ما جاء من هذه الكلمات على وجهين]:

(هو: إذا) بغير تنوين:

فتارة يقال فيها: (ظرف مُستَقْبَلٌ خافض لشرطه منصوب بجوابه) غالباً فيهن:

وذلك فى نحو: «إذا جاء زيد أكرمك»

(١) ابن عباس: عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال: «اللهم علمه الحكمة» وكان يقال: حبر العرب.

(٢) وجاء فى المعجم الوسيط: «بلى»: حرف جواب، يوجب به النفى خاصة، ويفيد إبطاله سواء أكان هذا النفى مع استفهام، أم دونه مثل: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

و: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الملك: ٩]. و: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

«فإذا»: ظرف للمستقبل مضاف، و«جاء زيد»: مضاف إليه و«أكرمتك»: جواب إذا جاء زيد.

وفعل الجواب وما أشبهه هو الناصب لمحل «إذا».
فإذا «متقدمة» من «تأخير». والأصل: أكرمتك إذا جاء زيد.
ومن غير الغالب .

(١) أن تكون إذا للماضي - كما سيأتي -
(٢) وأن تكون لغير الشرط. نحو: ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧].
«١» فلا يكون لها شرط ولا جواب.

«٢» ولا تضاف لما بعدها. والتقدير: هم يغفرون وقت غضبهم.
«٣» وتُنصَبُ: بما لا يكون جواباً- تقدم عليها أو تأخر عنها-

الفرق بين تعريف المصنف وتعريف غيره:

وهذا التعريف الذي ذكره المصنف: أنفع معنى، وأرشق عبارة، وأوجزها لفظاً من قول المعريين: «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى حرف الشرط غالباً» .
أما أنه أنفع؛ فلما فيه من بيان عمل «إذا»، والعامل فيها، وتسمية ما يليها شرطاً، وتاليه جواباً. وعبارتهم لا تفيد ذلك.
وأما أنه أرشق وأوجز فظاهر.

إذا الشرطية، وإذا الفجائية:

وتخصّ «إذا الشرطية» هذه بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية- على الأصح فيهما- نحو:

﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].
وأما نحو: ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

مما دخلت فيه على اسم فمحمول عند جمهور البصريين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الداخلة عليه فاعلاً بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: «إذا انشقت السماء انشقت».

مثل: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨].

فامرأة فاعل بفعل محذوف، على شرطية التفسير والتقدير: «وإن خافت امرأة خافت».

فقاس الشرط غير الجازم على الشرط الحازم في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف.

وهذا القياس إن كان لمجرد التنظير فظاهر^(١) وإن كان للاستدلال ففيه نظر؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون مما اتفق عليه الخصمان.

والخلاف ثابت في «إن» أيضا.

والمخالف في ذلك الأخفش، والكوفيون؛ فإنهم يجيزون دخول «إن» و«إذا» الشرطيتين على الأسماء.

«فامرأة» عندهم مبتدأ، و«خافت» خبره.

أو فاعل بالمذكور عند الكوفيين، أو المحذوف عند الأخفش.

خروج إذا عن المستقبل:

وقد تخرج «إذا» عن المستقبل، وتستعمل ظرفا للماضي مطلقا، وللحال بعد القسم.

فالأول - نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١].

والثاني - نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١].

عندما تفيد المفاجأة:

وتارة يقال فيها: «حرف مفاجأة»؛ فلا تحتاج إلى جواب. وتختص بالدخول على

الجملة الاسمية على الأصح - نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨].

فهى: مُبْتَدَأٌ. وبيضاء: خَبَرُهُ.

وقد تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبةً بقدر نحو: «خرجت فإذا قد قام زيد» حكاه

الأخفش عند العرب.

الفاء الداخلة عليها:

واختلِفَ في الفاء الداخلة عليها:

فقال المازني^(٢): زائدة. وقال الزجاج: دخلت للربط كما في جواب الشرط.

(١) يقال: ناظر الشيء بالشيء: جعله نظيرا له. ومثله نظره تنظيرا.

(٢) المازني هو: أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ الميرد مات سنة ٢٤٩ وقيل سنة ٢٣٦. ترجمته في طبقات الزبيدي: ١٤٣، ومعجم الأدباء ١٠٧: ٧، وإنباه الرواة: ١-٢٤٦.

الاختلاف في حقيقة إذا الفجائية:

واختلف في حقيقة «إذا الفجائية»: هل هي حرف أو اسم؟
وعلى الاسمية: هل هي ظرف مكان، أو ظرف زمان؟

أقوال ثلاثة:

- ١- ذهب إلى الأول الأخفش والكوفيون واختاره ابن مالك.
- ٢- وإلى الثاني ذهب المبرد والفراسي وأبو الفتح بن جني، وعزى إلى سيبويه واختاره ابن عصفور.
- ٣- وإلى الثالث الزجاج، والرياشي^(١)، واختاره الزمخشري. والصحيح الأول، ويشهد له قولهم:

«خرجت فإذا إن زيداً بالباب» بكسر إن فلو كانت «إذا» ظرف مكان أو زمان لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، و«إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وإذا بطل أن تكون ظرفاً تعين أن تكون حرفاً.

مواضع كل من الشرطية والفجائية:

ولكل من «إذا» الشرطية والفجائية مواضع تخصهما، وقد اجتماعاً في قوله تعالى:
﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].
فإذا الأولى: شرطية، وليتَّها جملة فعلية.
والثانية: فجائية، وليتَّها جملة اسمية.

النوع الثالث ما جاء من الكلمات على ثلاثة أوجه وهو سبعة

إحداها- «إذ»،^(٢) فيقال فيها: ظرف لما مضى من الزمان غالباً.

(١) الرياشي: هو أبو الفضل عباس بن الفرج مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي. ورياش رجل من جذام كان أبو عباس عبداً له فبقى عليه نسبة إلى ريش.
كان يجيء إلى أبي العباس المبرد في قدمة قديهما من البصرة، وقد لقيه أبو العباس «ثعلب»، وكان يفضلته ويقدمه.
ومات سنة سبع وخمسين ومائتين بالبصرة قتله الزنج.

(٢) جاء في المعجم الوسيط «إذ»: كلمة مبنية على السكون تأتي لمعنيين:
[١] فتكون حرفاً للمفاجأة، مثل: خرجت فإذا المطر، أو فإذا البرد شديد: أي خرجت ففاجأني المطر أو شدة البرد.
ولا تحيء في أول الكلام، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية ويحذف خبر المبتدأ معها كثيراً.

وتدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية^(١).

والأولى نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦].

والثانية نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

ومن غير الغالب أنها تستعمل للمستقبل نحو:

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَعْتَلُ فِي أَعْتَقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١].

«إِذَا» هنا بمعنى «إِذَا»؛ لأن العامل فيها فعل مستقبل.

(٢) ويقال فيها تارة: «حرف مفاجأة» إذا وقعت بعد بينا أو بينما:

فالأول - كقولك:

= ويذهب بعض اللغويين إلى أنها اسم لا حرف، وهي ظرف زمان أو ظرف مكان للجملة التي بعدها، أو خبر مقدم للمبتدأ إذا حذف خبره.

[٢] وتكون أداة للشرط والجزاء في المستقبل، فتختص بالدخول على الجمل الفعلية، ويكون فعلا الشرط والجواب بعدها مرفوعين، مثل:

* وَإِذَا تُرِذُّ إِلَى قَلِيلٍ تَفْنَعُ *

وقد يجزم بها الفعل نادراً «في الشعر» مثل قوله:

* وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجْمَلِ *

وتعرب «ظرف زمان في محل نصب بجواب الشرط، وهي مضافة إلى جملة الشرط. وقد كنا في بدء العهد بالإعراب نحفظ: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه:

وتدخل أحيانا على الأسماء المرفوعة، في مثل: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] فيكون المرفوع بعدها فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده. ويجوز الأخفش أن يكون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ وما بعدها خبر.

(١) وجاء في المعجم الوسيط ما يأتي: «إِذَا» كلمة مبنية على السكون؛ تكون:

ظرفا لحدث ماض، وتضاف إلى جملة فعلية ماضوية أو مستقبلية، أو إلى جملة اسمية، ففي التنزيل العزيز: ﴿إِلَّا نُنصِرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَتَيْنِي إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ. لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد تحذف الجملة فيعوض عنها بتنوين «إِذَا» وتكسر، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْمُلُومَ * وَأَنْتُمْ جِينِدٌ تُنظَرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٤].

وحرفا للتعليل مثل: «ضربته إِذْ أَسَاءَ». وقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إِذْ هُمْ قريش، وإذ ما مثلهم بشرُ

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

وتكون حرفا للمفاجأة، وهي الواقعة بعد «بينما» أو «بينما» نحو قولهم:

* فَبَيْنَمَا الْعُغْضُرُ إِذْ دَارَتْ مِيسِيرُ *

* بَيْنَا أَنَا فِي ضَيْقٍ إِذْ جَاءَ الْفَرْجُ! *

والثاني - كقوله:

استقدر الله خيراً وارضىين به فبينما العُسر إذ دارت مياسير
وهل هي ظرف زمان، أو مكان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟

أقوال.

(٣) ويقال فيها تارة: حرف «تعليل» (بالعين).

كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرَ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾

[الزخرف: ٣٩].

أى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة «لام التعليل» أو «ظرف» والتعليل مستفاد من قوة الكلام؟ قولان.

وقد تحذف الجملة فيعوض عنها بتنوين «إذ» وتكسر، مثل قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا

بَلَغَتِ الْحُلُومَ * وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٤].

ومثال مجيئها للتعليل: «ضربته إذ أساء». وقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ هَذَا إِنْكَ فَيَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

٢ - [لَمَّا]

الثانية من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه «لَمَّا»^(١) بفتح اللام وتشديد الميم.

(١) ذكر المعجم الوسيط هذه الاستعمالات الثلاثة بقوله لَمَّا على ثلاثة أوجه:

(الوجه الأول): أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقبله ماضياً كالم، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور: أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، فلا يقال: إن لما تقم، وهلمه تقترن بها، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِنْ لَمْ تَقَعْلَ﴾ [المائدة: ٦٧]. والثاني: أن منفيها مستمر النفي إلى الحال كقول الممزر العبيدي

فإن كنت مأكولاً فكن خبير آكلٍ وإلا فأدزكنى ولما أمزق

ومثلي «لم» يحتمل الاتصال، ومنه في التنزيل العزيز: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَفِيحًا﴾ [مريم: ٤].

والانقطاع كما في التنزيل: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]. ولهذا جاز لم يكن ثم كان، ولم يجز: «لما يكن ثم كان» بل يقال: لما يكن، وقد يكون.

الثالث: أن منفي «لما» لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم» تقول: «لم يكن ذلك الرجل في العام الماضي مقبلاً، ولا يجوز «لما يكن».

[١] فيقال فيها في نحو:

«لما جاء زيد جاء عمرو» حرف وجود لوجود. فوجود مجيء عمرو لوجود مجيء زيد.
وتختص بالدخول على الفعل الماضي على الأصح.

أهي حرف أم ظرف؟

وكونها «حرفا» هو مذهب «سيبويه».

وذهب «الفارسي» ومتابعوه «كابن جني» أنها «ظرف للزمان» بمعنى حين.

فالمعنى في المثال: حين جاء زيد جاء عمر؛ فيقتضى مجيئهما في زمن واحد، وهو غير لازم.

[٢] وتارة يقال فيها إذا دخلت على المضارع في نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْفُوا عَدَابٍ﴾ [ص: ٨].

حرف جزم لنفي حدث المضارع وقلبه؛ أي: قلب زمنه ماضيا متصلا نفيه بالحال، متوقعا
ثبوته في الاستقبال.

ألا ترى أن المعنى في المثال: «أنهم لم يذوقوه» أي العذاب إلى الآن، وأن ذوقهم له
متوقع في المستقبل.

[٣] وتارة يقال فيها حرف استثناء بمنزلة إلا الاستثنائية في لغة «هذيل»^(١)؛ فإنهم

يجعلون «لَمَّا» بمنزلة «إلا» في قولهم: «أنشدك الله لَمَّا فعلت كذا». أي: ما أسألك إلا فِعْلَكَ
كذا.

ومنه؛ أي: من مجيء «لَمَّا» بمعنى «إلا» قوله تعالى:

الرابع: أن منفى «لما» متوقع ثبوته، بخلاف منفى «لم» ألا ترى أن معنى ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوْفُوا عَدَابٍ﴾ [ص: ٨]. أنهم لم
يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.
الخامس: أن منفى «لَمَّا» جائر الحذف لدليل كقوله:

«فَجِئْتُ قَبْرَهُمْ بَدَاءً وَلَمَّا»

أي: ولما أكن بدءا قبل ذلك؛ أي: سيبدأ. ولا يجوز: وصلت إلى بغداد، ولم، تريد: ولم أدخلها.
(الوجه الثاني): أن تختص بالماضي، ففتقتضى جملتين: وجدت ثانيتهما عند وجود أولهما. نحو: لما جاءني
أكرمته: ويقال فيها حرف وجود لوجود؛ وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وقيل: هي ظرف بمعنى «حين».
(الوجه الثالث): أن تكون حرف استثناء بمعنى إلا، فتدخل على الجملة الاسمية، وفي التنزيل العزيز: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا
عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، فيمن شدد الميم.

وعلى الماضي لفظا لا معنى، نحو: «أنشدك الله لَمَّا فعلت». أي ما أسألك إلا فِعْلَكَ.

(١) هذيل بن مذكرة بن الياس بن مضر أبو حني من مضر.

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. فى قراءة التشديد:

وهى قراءة «ابن عامر» و«عاصم» و«حمزة» و«أبى جعفر».

ألا ترى أن المعنى: «ما كل نفس إلا عليها حافظ» و«إن» نافية، و«لما» فيه بمعنى «إلا». ولا التفات إلى إنكار الجوهري^(١) ذلك حيث قال: إن «لما» بمعنى «إلا» غير معروف فى اللغة وسبقه إلى ذلك الفراء وأبو عبيدة.

وما قاله المصنف حكاة «الخليل»، و«سيبويه» و«الكسائي»^(٢).
ومن حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، والمثبت مُقَدِّمٌ عَلَى النَّافِي.

٣ - [نعم] :

الثالثة من الكلمات التى جاءت على ثلاثة أوجه: «نَعَمْ» بفتحيتين.

(١) فيقال فيها: «حرف تصديق»: إذا وقعت بعد الخبر المثبت نحو: قام زيد، والخبر المنفى نحو: ما قام زيد.

(٢) ويقال فيها: «حرف إعلام». إذا وقعت بعد الاستفهام نحو: «هل قام زيد؟».

(٣) ويقال فيها: «حرف وعد»: إذا وقعت بعد الطلب نحو أن يقال لك: «أَحْسِنْ إِلَى فَلَانٍ» فتقول: «نعم».

ومن مجيئها أيضا للإعلام بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]. وهذا المعنى، وهو مجيء «نعم» للإعلام: لم ينبه عليه «سيبويه»؛ فإنه قال: نعم. عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ، ولم يزد على ذلك^(٣).

(١) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى فى حدود سنة ٤٠٠ هـ وضع كتابه المسمى بالصحاح على ترتيب الجمهرة لابن دريد على حروف المعجم.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدى كان الغاية فى استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه. وهو أول من استخراج العروض، وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب «العين» المعروف الذى به يتهيأ ضبط اللغة وكان من الزهاد فى الدنيا المنقطعين إلى العلم، ويروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة - يعنى أهل العلم - أولياء الله، فليس لله ولى. والخليل أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية فى كتاب سيبويه عن الخليل. وكلما قال سيبويه: وسألته. أو «قال» من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل. وتوفى سنة ١٦٠ هـ. والكسائي إمام النحو الكوفي وتوفى سنة ١٨٣ هـ وقيل: سنة ١٩٨ هـ.

(٣) جاء فى المعجم الوسيط (نعم): حرف جواب، ويكون:

تصديقا للمخبر فى جواب الخبر فى نحو: «الظلم مرتعه وخيم».

ووعداً للطالب فى جواب الأمر أو النهى فى نحو: «افعل»، و«لا تفعل».

وإعلاماً للسائل فى جواب الاستفهام فى نحو: «هل أديت الأمانة؟».

٤ - [إي]

الرابعة ما جاء على ثلاثة أوجه: «إي» بكسر الهمزة وسكون الياء المخففة. وهى حرف جواب بمنزلة «نعم»:

(١) فتكون لتصديق الخبر. (٢) ولإعلام المستخبر. (٣) ولوعد الطالب.

فتقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً.

كما تقع نعم بعدها؛ هذا مقتضى التشبيه^(١).

رأى ابن الحاجب^(٢):

وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام خاصة إلا أنها تفارق نعم من حيث كونها

تختص بالقسم بعدها نحو: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

٥ - [حتى]

الخامسة مما جاء على ثلاثة أوجه: «حتى»:

فأحد أوجهها: أن تكون جازة:

[١] فتدخل على الاسم الصريح الظاهر، فتكون بمعنى «إلى» فى الدلالة على انتهاء الغاية

نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الذاريات: ٤٣].

وهل مجرورها داخل فيما قبلها: أو خارج عنه، أو داخل تارة وخارج أخرى؟

أقوال:

(أ) ذهب سيبويه، والمبرد، وأبو بكر^(٣)، وأبو على إلى الأول^(٤).

(١) وجاء فى المعجم الوسيط: إي: حرف جواب بمعنى نعم. ويقع قبل القسم نحو ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣].

(٢) ابن الحاجب: وهو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبى بكر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٠ هـ.

وكان ابن الحاجب أول فقيه جمع بين فقه المالكية فى مصر وفقه المالكية فى بلاد المغرب.

وكان أول نحوى فى مصر نزع بالنحو نزعة فلسفية لم تكن تتفق تماماً والبيئة المصرية التى نشأ فيها. وله «الكافية» فى النحو و«الشافية» فى الصرف. قال عنه السيوطى: «ومصنفاته فى غاية الحسن».

(٣) أبو بكر بن السراج الذى أخذ عن المبرد، وإليه انتهت رئاسة النحو بعده، وأخذ عنه الزجاجى، والفارسى والرمانى. مات سنة ٣١٦ هـ. وترجمته فى طبقات الزبيدى ١٢٢. ونزهة الألبا: ٣١٣، ومعجم الأدباء ١٩٧: ١٨. وإنباه الرواة ١٤٥: ٣.

(٤) : أبو على الصَّفَّار: هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل صاحب المبرد عاش بين سنة ٢٤٧-٥٣٤١: وكان قد تصدر لإقراء الأدب ببغداد.

(ب) وذهب أبو حيان وأصحابه إلى الثاني.

(ج) وذهب ثعلب وصاحب الذخائر إلى الثالث.

[٢] وتدخّل على الاسم المؤول من أن حال كونها مضمرة وجوبا ، ومن الفعل

المضارع، وهي في ذلك على وجهين:

(١) فتكون تارة بمعنى «إلى» نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكِيفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا

مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

الأصل في التقدير:

«حتى أن يرجع» بأن والفعل المضارع، أى: إلى رجوعه، بتأويل المصدر من أن والفعل، أى

إلى زمان رجوعه، بتقدير «زمان»؛ وذلك لأن الرجوع لا بد له من زمان يكون حصوله فيه، إلا أن دلالة المصدر على الزمان التزامية، ودلالة الفعل المؤول منه المصدر على الزمان وضعية.

(٢) وتارة تكون حتى بمعنى «كى التعليلية» نحو قولك للكافر: «أَسْلِمَ حَتَّىٰ تَدْخُلَ

الجنة». أى كى تدخلها، أى: لأجل دخولها.

وقد تكون «حتى» فى الموضع الواحد تحتملها ؛ أى المعنيين: معنى «إلى» ومعنى

«كى». كقوله تعالى: ﴿فَقَدِلُوا آلَٰتِيَّ بَنِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَيَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [النحجرات: ٩] يحتمل أن

يكون المعنى على الغاية، أو على التعليل. أى: إلى أن تفيء، أو كى تفيء والغالب أنها لا تكون لغير ذلك.

رأى ابن هشام الخضراوى وابن مالك:

وزعم «ابن هشام الخضراوى»^(١)، وتبعه «ابن مالك»: أنها؛ أى: حتى تكون بمعنى «إلا

الاستثنائية» كقوله:

ليس العطاء من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليلُ^(٢)

(١) الحُضْرَاوِيُّ: نسبة إلى الجزيرة الخضراء الأندلس؛ فمن ثم يقال الأندلسي.

(٢) البيت للمقّنع الكنديّ وقبلة:

ذهب الشبابُ فأين تذهبُ بعده

كان الشبابُ خفيفةً أيامه

قال الشارح: ويمكن للغاية، أى: تنتفى عنك السماحة إلى أن تجود. والتعليل: أى أحكم عليك بنفى السماحة لأجل أن تجود، ولا يخفى ما فيهما من التكلف، فلذا أعرض عنه المصنف إلى الاستثناء، يعنى: المنقطع.

أى: إلا أن تجودَ. وهو؛ أى: «إلا أن تجودَ» استثناء منقطع؛ لأن الجود فى حالة قلة المال ليس من جنس المستثنى منه وهو: العطاء فى حال الكثرة.

قال الدماميني^(١)، وتبعه الشُّمْنِي^(٢):

وتحتمل الغاية احتمالاً مرجوحاً بأن يكون المعنى أن انتفاء كون عطائك معدوداً من السماحة ممتدُّ إلى زمن عطائك فى حالة قلة مالك.

فإذا أعطيت فى تلك الحالة تثبت سماحتك. ا.هـ.

والوجه الثانى من أوجه حتى:

أن تكون حرف عطف - خلافاً للكوفيين - تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب، ولا معية - على الأصح - كالواو فى ذلك.

إلا أن المعطوف بها أى: يحْتَى مشروط بأمرين^(٣):

(١) أحدهما - أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، إمّا حقيقة أو حكماً كما سيأتى.

(٢) والثانى - أن يكون المعطوف بها غاية له أى للمعطوف عليه فى شىء كالشرف،

نحو قولك: «مات الناس حتى الأنبياء».

فإن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - هم المعطوف بحتى، وهم غاية الناس فى شرف المقدار، بالنسبة إلى كمال النوع الإنسانى وعكسه كالدناءة نحو قولك: «زأرنى الناس حتى الحجامون».

فالحجامون هم المعطوف بحتى، وهم غاية الناس فى دناءة المقدار.

وكالقوة والضعف، كما قال الشاعر:

قهرناكم حتى الكمأة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

فالكُمأة: جمع كَمِي، وهو البطل من الكم وهو الستر؛ لأنه يستر نفسه بالدرع

(١) ابن الدماميني هو: بدر الدين محمد بن أبى بكر بن عمر الاسكندراني صنف حاشية على معنى اللبيب .

(٢) الشُّمْنِي هو: أحمد بن محمد الشمنى القسطنطينى الأصل أبو العباس محدث مفسر نحوى ولد بالأسكندرية ومات فى القاهرة ٨٧٢ هـ من كتبه شرح المعنى لابن هشام.

(٣) قال فى تهذيب التوضيح. والعطف بها قليل، وله أربعة شروط:

أحدها: كون المعطوف اسماً. الثانى: كونه ظاهراً، فلا يجوز قام الناس حتى أنا. الثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه إما بالتحقيق أو بالتأويل، أو شبيهاً ببعض وضابطه: أنه إن حسن الاستثناء المتصل حُسن دخول حتى، والرابع كونه غاية فى زيادة حِسِّيَّة أو فى نقص.

والبيضة^(١).

فالكُماة غاية في القوّة، والبنون غاية في الضعف.
وتقول في البعض الحقيقي: «أكلت السمكة حتى رأسها» وفي البعض الحكمي:
أعجبتني الجارية حتى كلامها، لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه، واحتياجه إليها
كجزئها، لما بينهما من التعلق الاشتمالي.
ويمتنع أن تقول: أعجبتني الجارية حتى ولدها». لأن الولد مستقلٌ بنفسه، وغير قائم بها، وفي تمثيله للثاني قيل الأول لف ونشر غير مرتب.

والضابط: و«هو أمر كلي منطبق على جزئياته» أن يقال:
«ما صحّ استنأؤه ممّا قبله على الاتّصال، صحّ دخول حتى عليه». «وما لا يصح استنأؤه مما قبله فلا يصح دخول حتى عليه». ألا ترى أنه يصحّ أن يقال:
«أعجبتني الجارية، إلا كلامها». ويمتنع «إلا ولدها»؛ لعدم دخوله فيها.
والوجه الثالث من أوجه حتى: أن تكون حرف ابتداء على الأصح؛ فتدخل على ثلاثة أشياء:

- (١) على الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفْوًا﴾ [الأعراف: ٩٥].
- (٢) وعلى المبدوءة بالفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَرَزَلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، في قراءة من رفع «يقول». وهو «نافع».
- (٣) وعلى الجملة الاسمية كقوله: «وهو جرير» حتى ماء دجلة أشكل. وقد تقدم.
وقيل: هي مع الفعلية المُصدّرة بالفعل الماضي جارة، وأن بعدها مُضمّرة؛ والتقدير في «حتى عفوًا»: حتى أن عفوًا كذا قال «ابن مالك».
قال المصنف في المعنى: «ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة».

(١) فقد اجتمعت في هذا البيت الغايتان: الزيادة والنقص. والبيضة: الخوذة.

وقد مضى خلاف الزجّاج وابن دُرُشْتَوَيْه في الكلام على الجملة الابتدائية^(١).
وتكون بمعنى كى إذا وقعت قبل المضارع المستقبل، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقِنُّونَكُمْ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].
وقد ترد بمعنى «إلا» كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليل
وقولهم: «حَتَام» أصله حَتَى ما، حذف ألف ما الاستفهامية تخفيفاً، ومعناه: إلى متى؟

٦ - [كلا] الكلمة السادسة مما جاء على ثلاثة أوجه:

«كَلَا» (بفتح الكاف وتشديد اللام^(٢))

(١) فيقال فيها تارة: «حرف رَدْعٍ وَزَجْرٍ»:

وهو قول «الخليل»، و«سيبويه»، وجمهور البصريين.

كالتى فى نحو قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ * كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦-١٧].

-أى: أنته وانزجره عن هذه المقالة التى هى الإخبار بأن تقدير الرزق، أى: تضييقه إهانة؛ فقد يكون كرامة؛ لتأديته إلى سعادة الآخرة.

(٢) ويُقال فيها تارة «حرفُ جوابٍ وتصديقٍ» بمنزلة «إي» (بكسر الهمزة وسكون الياء).

(١) وجاء فى المعجم الوسيط:

«حتى» حرف يكون جازماً مثل إلى فى انتهاء الغاية نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].
وعاطفة للغاية نحو: قدم الحجاج حتى المشاة.

ويكون للابتداء يستأنف به ما بعده، كقول الشاعر: * فوا عجا حتى كليب تسبني *

وتكون بمعنى كى إذا وقعت قبل المضارع المستقبل، وفى التنزيل العزيز:

﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقِنُّونَكُمْ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقد ترد بمعنى «إلا» كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليل

وقولهم: «حَتَام» أصله حَتَى ما؟ حذف ألف ما الاستفهامية تخفيفاً، ومعناه: إلى متى؟

(٢) جاء فى المغنى: وهى مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين. وعند غيره هى بسيطة. وهى عند الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر حتى إنهم يجيزون الوقوف عليها والابتداء بما بعدها.

وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلا» فى سورة فاحكم بأنها مكية، لأن فيها معنى التهديد والوعيد، والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعاً. كلها فى النصف الأخير ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فزادوا فيها معنى ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها، ويبتدأ بها ثم اختلفوا فى تعيين المعنى على ثلاثة أقوال: بمعنى حقا.. أو بمعنى ألا الاستفتاحية.. حرف جواب بمنزلة إي ونعم.

وهو قول الفراء، والتضمر بن شمیل^(١) في نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدثر: ٣٢].
والمعنى: إى: والقمر.

(٣) ويقال فيها تارة: «حرف بمعنى حَقًّا أو أَلَا (بفتح الهمزة واللام المخففة) الاستفتاحية». على خلاف في ذلك نحو: ﴿كَلَّا لَا نُطِئُ﴾ [العلق: ١٩].
فالمعنى على الأول: حَقًّا لا تُطِئُهُ.

وهو قول «الكسائي»، و«ابن الأنباري»^(٢) ومن وافقهما.

وعلى الثاني: أَلَا تُطِئُهُ. وهو قول «أبي حاتم»^(٣) و«الزجاج».

والصواب: الثاني، وهو أنها للاستفتاح؛ لكسر همزة إن بعدها في نحو:

﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العلق: ٦]. كما تكسر بعد «أَلَا» الاستفتاحية في نحو:

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢].

ولو كانت بمعنى «حَقًّا» لفتحت الهمزة بعدها كما تفتح بعد حَقًّا كقوله:

* أَحَقًّا أَنْ جِئْتَنَا اسْتَقْلَوْا *

بفتح الهمزة. ويُدْفَعُ بأنه إنما لم تفتح همزة «إِنَّ» بعد «كَلَّا» إذا كانت بمعنى «حَقًّا» ؛
لأنها حرف لا يصلح للخبرية صلاحية «حَقًّا»^(٤) لها.
إذا لم يسبقها في القول ما يقتضى الزجر. أو النفي.

(١) التَّضْمُرُ بن شَمِيل أحد الرواة والقراء.

(٢) ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم النحوي الممدود في حُفَاطِ الحَدِيثِ، ومُصَنِّفُ التَّصَانِيفِ الكَثِيرَةِ تُوْفِيَ ببغداد سنة ٣٢٨ هـ.

(٣) أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد بن عثمان من كبار اللغويين في عصره. توفى سنة ٢٤٨ هـ. وقد ذكر عن أبي داود في (كتاب المصاحف) مقتطفات من أقوال أبي حاتم في رسم القرآن.

(٤) وجاء في المعجم الوسيط: «كَلَّا» كلمة تجيء لمعان أربعة:

الأول: أن يكون للردع والزجر، وهو الغالب في استعمالها كما في التنزيل العزيز: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ [الشعراء: ٦١-٦٢]. معناه: انتهوا عن هذا القول.

الثاني: أن تكون للرد والنفي، فترد شيئا، وتثبت شيئا آخر. يقول المريض الذي لم يعمل بنصح طبيبه: شربت ماء. فيقول الطبيب: كَلَّا. أو يقول: كَلَّا بل شربت لبنا، أو أكلت خبزاً. معناه: ما شربت ماء، ولكن شربت لبنا أو أكلت خبزاً.

الثالث: أن تكون بمعنى «أَلَا الاستفتاحية» التي يستفتح بها الكلام للتنبه كما في التنزيل العزيز:

﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾ [العلق: ٦-٧]. إذ لم يسبقها ما يقتضى الزجر أو النفي.

الرابع: أن تجيء جواباً بمعنى حَقًّا، وتكون مع القسم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلنَّاسِ﴾ كَلَّا وَالْقَمَرَ [المدثر: ٣١ - ٣٢] معناه: حقا والقمر.

الرابع: أن تجيء جواً بمعنى «حقاً» وتكون مع القسم، كما في التنزيل العزيز: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ * كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣١-٣٢]. معناه: حقاً والقمر.
٧- [لا]:

الكلمة السابعة مما جاء على ثلاثة أوجه: «لا»^(١).

(١) فتكون تارة نافية. (٢) وتارة ناهية. (٣) وتارة زائدة.

[١] فالنافية: «أ» تعمل في النكرات عمل إن كثيراً، فنصب الاسم وترفع الخبر، إذا أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص، نحو: ﴿لا إله إلا الله﴾.
ف «إله»: اسمها. وخبرها: محذوف. تقديره: «لنا». و«نحوه».
«ب» وتارة تعمل عمل «ليس» قليلاً: فترفع الاسم، وتنصب الخبر، إذا أريد بها نفى الجنس على سبيل الظهور، أو أريد بها نفى الواحد؛ فالأول: كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا^(٢)
والثاني كقولك: «لا رجل قائما بل رجلان»

[٢] والناهية: تجزم الفعل المضارع، سواء أسند إلى مخاطب أو غائب:

(١) وجاء في المعجم الوسيط ما يلخص الكلام عن «لا» فيما يأتي:

«لا» تأتي على ثلاثة أوجه: [١] أن تكون نافية، وهذه على خمسة أنواع:

«أ» أن تكون عاملة عمل «إن»، وذلك إن أريد بها نفس الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ: «لا التبرئة»، نحو: لا صاحب جود ممقوت.

«ب» أن تكون عاملة عمل «ليس»، كقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا يَرَاعُ

«ج» أن تكون عاطفة، كجاء زيد لا عمرو.

«د» أن تكون جواً مناقضاً لنعيم، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً، يقال: أجهك زيد؟ فنقول: لا، والأصل: لا لم يجيء.

«هـ» أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة، ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً، وجب تكرارها.

مثال المعرفة: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠].

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها «لا»: ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُرْفَعُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

ومثال الفعل الماضي: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١].

[٢] أن تكون موضوعاً لطلب الترك، وتسمى: «لا» الناهية وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضى جزمه واستقباله.

[٣] أن تكون زائدة، وهى الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۖ أَأَلَّا تَنْتَعِبَ﴾ [طه: ٩٢-٩٣].

(٢) تعز: أى تصبّر. والوزرُ بفتحين: الملجأ والبيت قال السيوطى: لم يُسمَ قائله.

فالأول: نحو: ﴿وَلَا تَمَنَّ﴾ [المدثر: ٦].

والثاني: نحو: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

ويقل إسناده للمتكلم مبنيا للمفعول نحو: «لا أُخْرِجُ، ولا تُخْرِجُ».

ويندر جدا في المبنى للفاعل.

والفرق بين «النافية» و«الناهية»:

«أ» من حيث اللفظ: اختصاص الناهية بالمضارع، وجزمه؛ بخلاف النافية.

«ب» ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبى، ومع النافية خبرى.

[٣] والزائدة: هى التى دخولها فى الكلام كخروجها.

وفائدتها: التقوية والتأكيد، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

فى سورة الأعراف. أى: أن تسجد، كما جاء أن تسجد بدون «لا» مُصَرِّحًا به فى موضع

آخر فى سورة «ص» [الآية: ٧٥].



النوع الرابع

ما جاء من الكلمات على أربعة أوجه

وهو أربعة :

أَحَدُهَا: لَوْلَا

[يقال فيها تارة: جرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه.

بم تختص؟

وتختصّ بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوبًا غالبًا؛ وذلك إذا كان الخبر كونا مُطلقًا

نحو: «لولا زيد.. (أى: موجود) لأكرمته».

(امتنع الإكرام الذى هو الجواب؛ لوجود زيد الذى هو الشرط) .

مثال آخر:

ومنه؛ (أى: ومن دخولها على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر) : «لولاى لكان كذا»؛

أى: لولا أنا موجود.

فأقام المتصل مقام المنفصل، وحذف الخبر؛ لكونه كونا مطلقا. هذا مذهب الأخفش.

ما ذهب إليه سيبويه:

وذهب سيبويه إلى أن «لولا» جازة للضمير كما تقدم. ومن غير الغالب: «لولا زيد سألنا

ما سلّم».

[٢] ويقال فيها: تارة حرف تحضيض (بمهملة فمعجمتين) .

[٣] ويقال فيها: تارة حرف عَرَض (بسكون الراء) .

* أى: طلب يازعاج فى التحضيض. * أو: طلب برفق فى العرض على الترتيب.

فتختص فيهما بالجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع أو ما فى تأويله .

أمثلة:

فالتحضيض نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. أى: استغفروه ولا بُدّ.

ونحو: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [٧: الفرقان] فأنزل: مؤول بالمضارع؛ أى ينزل.

والعرضُ : نحو: «لولا تنزل عندنا فتصيب خيرًا».

ونحو ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فأخترتني مؤول بالمضارع؛ أى: تُؤخِّرُنِي.

[٤] ويقال فيها تارة: حَزَف توييخ. مصدر وَبَحَه؛ أى: عَيَّرَه بفعله القبيح، فتختصُّ بالجملة الفعلية المبدوءة بالماضى نحو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨]. أى: فهَلَّا نَصَرَهُم.

قيل: وتكون «لولا: حرف استفهام» تختص بالماضى. نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مَلَكٌ﴾ [٧: الفرقان].

قاله: أحمد أبو عُبيد الهروي^(١). والمعنى: هل أخترتني؟، وهل أنزل؟

والظاهر أنها: (أى: لولا) فى الآية الأولى: وهى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ كما تقدم. وفى الآية الثانية، وهى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مَلَكٌ﴾ للتخصيص، أى: هلا أنزل. * وزاد الهروي معنى آخر هو: أن تكون «لولا» نافية بمنزلة «لَمْ».

وجعل منه: (أى: النفي): ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَةً ءَأَمَنْتَ﴾ [يونس: ٩٨].

وهذا بعيد! والظاهر أن المراد بـ «لولا» هنا «التوييخ».

والمعنى: فهلا. وهو قول «الأخفش»، و«الكسائي»، و«الفراء».

ويؤيده: أن فى حرف «أبي بن كعب»، وحرف «ابن مسعود»^(٢)؛ أى: فى قراءتهما:

فـ «هلا».

(١) (.. - ٤٠١ هـ - ١٠١٠ م) أبو عُبيد، أحمد بن محمد الهروي، فاضل من أهل هَرَاة (فى خراسان) له «كتاب الغريبين» غريب القرآن، وغريب الحديث [الأعلام للزركلي].

(٢) أبي بن كعب قال ابن حجر فى الإصابة: سيد القراء كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرأ والمشاهد كلها، قال له النبى ﷺ: «لبيك العلم أبا المنذر» وقال له: «إن الله أمرنى أن أقرأ عليك» وكان عمر يسميه سيد المسلمين. مات سنة عشرين أو تسع عشرة.

أما عبد الله بن مسعود فهو: أول من جهر بالقرآن بمكة وكان سادس من أسلم، وكان يلزم رسول الله ﷺ ويحمل نعليه وقال النبى ﷺ:

«من سره أن يقرأ القرآن غصًا كما نزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبده» مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث، وقيل: مات بالكوفة [الإصابة].

ويلزم من ذلك المعنى الذى ذكرناه وهو: التويخ معنى النفى الذى ذكره الهروي؛ لأن اقتران التويخ بالفعل الماضى يُشعر بانتفاء وقوعه^(١).

الثانية مما جاء على أربعة أوجه :

إن المكسورة الهمزة المخففة النون؛ فيقال فيها:

[١] تارة «شرطية».

معناها: ومعناها: تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، كالتى فى نحو: ﴿قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوْنَ يَظُنُّهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] فحصول مضمون العلم مُعَلَّقٌ بِحُصُولِ مَضمُونِ ما تُخَفُونَ أو تُبْذَوْنَ.

حكمها: و«إن» الشرطية حكمها بالنسبة إلى العمل أن تجزم فعلين مضارعين، أو ماضيين، أو مختلفيين: يسمى الأول منهما شرطا، والثانى جوابا وجزاء.

[٢] وتارة يقال فيها: «نافية».

أ- وتدخّل على الجملة الاسمية كالتى فى نحو: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس: ٦٨]. أى: ما عندكم من سلطان.

ب - وعلى الفعلية الماضية كالتى فى نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ [التوبة: ١٠٧].

ج - والمضارعية كالتى فى نحو: ﴿إِنْ يَعْذُ الظَّالِمُونَ بَعْضَهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾

[فاطر: ٤٠].

(١) جاء فى المعجم الوسيط: «لولا»: حرف يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره وتأتى على ثلاثة أوجه.

١- أن تدخّل على جملتين: اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى. نحو: لولا العلاج لهلك. أى لولا العلاج موجود.

وإذا ولي «لولا» مضمّر فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وسمع قليلا: لولاى. ولولاك. ولولاه.

٢- أن تكون للتحضيض والعرض. فنختصّ بالمضارع، أو ما فى تأويله. نحو: ﴿لَوْلَا سَتَقِفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦].

و: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

٣- أن تكون للتويخ والتنديم، فنختصّ بالماضى، نحو: ﴿لَوْلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣].

وأصل «لولا»: لو ركبت مع لا. ولا بُدّ لها من جواب مذكور، أو جواب مقدر، إذا دلّ عليه دليل، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠].

وتكثر اللام فى جوابها، إلا إذا كان منفيا ب «لم» فيمتنع دخولها عليه أو ب «ما» فيقل دخولها عليه.

حكماها:

وحكماها: الإهمال عند جمهور العرب.

« وأهل العالية^(١) يُعْمِلُونَهَا عَمَلًا لَيْسَ؛ فِيرْفَعُونَ بِهَا الْأَسْمَاءَ، وَيَنْصُبُونَ بِهَا الْخَبَرَ نَثْرًا وَشِعْرًا: فَالنَّثْرُ نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ». فَأَحَدٌ: اسْمُهَا، وَخَيْرًا: خَبَرُهَا. وَالشَّعْرُ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانين
فهو: اسمها، ومُسْتَوَلِيًّا: خَبَرُهَا.

اجتماع إن الشرطية والنافية في آية:

وقد اجتمعت إن الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١].

* فإن الداخلة على «زالتا»: شرطية. * وإن الداخلة على «أمسكتهما» نافية.

[٣] ويقال فيها تارة مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَنَنَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]. فِي قِرَاءَةٍ مِنْ خَفَفِ الثَّقِيلَةِ؛ وَهِيَ: الْحَرَمِيَانِ وَأَبُو بَكْرٍ. وَيَقُلُ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ «إِنْ» الْمَشْدَدَةُ: مِنْ نَصَبِ الْأَسْمَاءِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ، كَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ. فَكَلًّا: اسْمُهَا، وَمَا بَعْدَهُ: خَبَرُهَا.

ومن ورود إهمالها: قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [النصارى: ٤] فِي قِرَاءَةٍ مِنْ خَفَفَ لَمَّا وَهُوَ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو^(٢)، وَالْكَسَائِيُّ^(٣)، وَخَلْفٌ^(٤)، وَيَعْقُوبٌ^(٥). فَكُلُّ نَفْسٍ: مُبْتَدَأٌ، وَمُضَافٌ إِلَيْهِ. وَجُمْلَةٌ «لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»: خَبَرُهُ. وَمَا: صِلَةٌ. وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كُلِّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

(١) العالية - كما جاء في القاموس المحيط - ما فوق نجد إني أرض بهامة إلى ما وراء مكة.

(٢) أبو عمرو: هو زيان بن العلاء بن عمار المتوفى سنة ١٥٤هـ: وقد روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب.

(٣) الكسائي: علي بن حمزة المتوفى سنة ١٨٩هـ:.

ومما يذكر أنه حين جمع ابن مجاهد قراءات الأئمة السبعة حذف اسم يعقوب، وأثبت مكانه الكسائي فقد كان الكسائي كوفيا ويعقوب بصريا فكان ابن مجاهد اكتفى بذكر مقرئ واحد للبصرة هو أبو عمرو بينما أثبت ثلاثة من الكوفة (حمزة وعاصم والكسائي).

(٤) خلف بن هشام المتوفى سنة ٢٢٩ هجرية قرأ على سليم بن عيسى عن حمزة بن حبيب الزيات.

(٥) يعقوب بن إسحاق الحضرمي سنة ٢٠٥هـ: وقد قرأ على سلام بن سليمان الضويلع عن عاصم وأبي عمرو.

وأما من شدد «لَمَّا» وهو: أبو جعفر، وأبو عامر، وعاصم، وحمزة فهي: (أى : إن) عنده نافية. ولما إيجابية على لغة هذيل بمعنى: «إلا» والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

[٤] ويقال فيها تارة زائدة لتقوية الكلام وتوكيده:

والغالب أن تقع بعد «ما» النافية كالتى فى نحو: «ما إن زيد قائم».

وتكف «ما» الحجازية عن العمل فى المبتدأ والخبر، كقوله:

فما إن طبنا حين ولكن منايانا ودولة آخرينا

عندما تجتمع «ما» و«إن»:

فإن تقدمت «ما» على «إن» فهي أى: «ما» نافية، وإن زائدة، نحو ما تقدم من المثال والبيت.

وإن تقدمت «إن» على «ما» فهي أى: «إن» شرطية، و«ما» زائدة^(١) نحو: ﴿وَأِمَّا تَحَارَبَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

الثالثة مما جاء على أربعة أوجه

أن المفتوحة الهمزة المخففة النون فيقال فيها تارة:

[١] حرف مَصْدَرِيٌّ تَوَوَّلَ مع صلتها بالمصدر، وتنصب المضارع لفظاً أو محلاً.

فالأول نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

والثاني نحو: «يُرِيدُ النساءُ أَنْ يُرَضِعْنَ أولادَهُنَّ».

و«أن» هذه هى الداخلة على الفعل الماضى فى نحو: «أعجبني أن صُمت».

بدليل: أنها تؤول بالمصدر، أى: «صِيَامُكَ» لا «أن» غيرها.

(١) ويعلق المعجم الوسيط على إن فيقول: (إن): تكون شرطية، نحو:

﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقد تفرق بلا النافية مثل: ﴿إِلَّا نُنصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وتكون «نافية»، مثل: ﴿إِنْ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

ومُخَفَّفَةٌ من «إن» مثل: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ٧٦].

وزائدة نحو: ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه.

خلافًا لابن طاهر^(١) في زعمه أنها غيرها محتجًا بأن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين.

ونُقِضَ بـ «إِنْ» الشرطية؛ فإنها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال؛ وتدخل على الماضي باتفاق.

[٢] ويقال فيها تارة (زائدة) لتقوية المعنى وتوكيده كالتى فى نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

وكذا يُحْكَمُ لها بالزيادة: حيث جاءت بعد [لما التوقيتية]؛ كهذا المثال.
أو وقعت بين «فعل القسم» و«لو» كقوله:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم^(٢)
أو بين «الكاف» و«مجرورها» كقوله:
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُونَ... [فى رواية الجر]^(٣).

[٣] ويقال فيها تارة مُفسَّرة لمضمون جملة قبلها؛ فتكون بمنزلة «أى التفسيرية كالتى فى نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].
أى: اصنع؛ فالأمر بصنع الفلّك تفسير للوحى.

وكذا يحكم لها بأنها مُفسَّرة حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه أى:
حروف القول، ولم تقترن أن بخافض، وتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية.

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى المعروف بالخدّث (بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديدة الموحدة) أستاذ ابن خروف. وفى القاموس فسر الخدّث بمعان: منها الشيخ، والعظيم، والجمل الشديد، والضخم من النعام.

(٢) بقية البيت كما جاء فى المعنى:

لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقائله المسيب بن علس خال الأعشى أحد المقلين فى الجاهلية. قيل: اسمه زهير.

(٣) البيت كاملاً:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم
والسّلم بفتحين وسكون الرّوى. والبيت لباغث أو أكرم الشكرى. وبعده:

ويوماً تريد ما لنا مع ما لها فإن لم نُبلّها لم تُبِنّا ولم تَنَم
قال الزمخشري: معنى البيتين: أنه يستمتع بحسنها يوماً، وتشغله يوماً آخر بطلب ماله؛ فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم.

فالفعلية: كالمثال المتقدم.

والاسمية نحو: ﴿ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمْ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ [الأعراف: ٤٣].

*فليس منها (أى: من المفسرة) نحو: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفٰلِغِينَ ﴾

[يونس: ١٠] لأن المتقدم عليها غير جملة.

وإنما هي «أَنْ» المخففة من الثقيلة.

* ولا نحو: «كُتِبَ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ» لدخول الخافض عليها وإنما هي «أَنْ» المصدرية.

* ولا يجوز: ذكرت عسجدا أن ذهباً.

لأن المتأخر عنها مفرد لا جملة، فيجب أن يؤتى بـ «أى» مكانها.

* ولا نحو: «قلت له: أن افعل». لأن الجملة المتقدمة عليها فيها حروف القول.

ما قاله بعض العلماء فى إعراب:

﴿ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧].

وأما قول بعض العلماء (وهو سليم الرازي) ^(١) فى قول الله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُمْ لَهُمْ إِلَّا مَا

أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧].

إنها، أى: «أَنْ» الداخلة على «اعبدوا» مفسرة. ففيه إشكال: لأنه لا يخلو:

إنا أن تكون مفسرة لـ «أمرتنى» أو لـ «قلت».

رأى الزمخشري:

قال «الزمخشري»: وكلاهما لا وجه له. لأنه إن حُمِلَ على أنها مفسرة لأمرتنى دون

قلت يمنع منه فساد المعنى.

ألا ترى أنه لا يصح أن يكون: ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ مقولاً لله تعالى!؟

وذلك؛ لأن أمرتنى مقول: قلت. وهو مسند إلى ضمير الله؛ فلو فُسر بالعبادة الواقعة على

ربى وربكم لم يستقم؛ لأن الله تعالى لا يقول: ﴿ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ .

أو حمل على أنها، أى: «أَنْ» مفسرة لقلت دون أمرت، فحروف القول تأباه؛ أى: تأبى

التفسير لما تقدم: من أن شرط المفسر (بفتح السين) أن لا يكون فيه حروف القول؛ لأن

القول يحكى بعد الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير. اهـ. كلام الزمخشري.

(١) ذكر السيوطى فى طبقات المفسرين أن له تفسيراً اختصره عبد الغنى بن القاسم وقال: أخبرنا به عبد الله محمد

ابن إبراهيم بن ثابت المقرئ أخبرنا سليمان بن إبراهيم المقدسى عن نصر المقدسى عن سليم الرازى.

فإن: أوّل لفظ القول بغيره جاز التفسير، ولهذا جوّزه: (أى التفسير) الرمخشري، فأوّل «قلت»: بـ «أمرت».

والتقدير: «ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي» واستحسنه المصنّف في «المغنى».

وجوّز «الرمخشري» أيضا مَصْدِرَيْتَهَا، أى مصدرية «أن» هذه، على أنّ المصدر المؤول من أن وصلتها وهو: «أن اعبدوا» بيان للهاء، أى: «عطف بيان» على الهاء المجرورة بالباء فى «به» لأن المصدر بدل من الهاء؛ لأن المبدل منه فى حكم الساقط.

وعلى تقدير: إسقاط الضمير المبدل منه يلزم إخلاء الصلة من عائد على الموصول الذى هو «ما» وذلك لا يجوز، واللازم باطل، فكذا الملزوم، والصواب العكس، وهو كون المصدر بَدَلًا من الهاء من «به» لا عطف بيان عليها؛ لأن البيان فى الجوامد، كالصفة فى المشتقات فكما أن الضمائر لا تنعت كذلك لا يعطف عليها عطف البيان.

نص على ذلك «ابن السيد»^(١)، و«ابن مالك».

وعلى هذا فلا يتبع الضمير بعطف البيان، كما أن الضمير لا ينعت، وإذا امتنع أن يكون بياناً تعين أن يكون بدلا.

فإن قال قائل: يلزم على القول بالبدلية إخلاء الصلة من عائد كما تقدم بناء على أن المبدل منه فى نية الطرح.

قلنا: ذلك غالب، لا لازم.

ولئن سلمنا لزومه، قلنا جواب آخر، وهو أن نقول: العائد المقدر، فالمحذوف موجود لا معدوم، فلا يلزم المحذور.

ولا يصح أن يبدل المصدر المذكور من «ما» الموصولة المعمولة لقلت؛ لأن العبادة مصدر مفرد، لا يعمل فيها فعل القول؛ لأن القول: وما تصرف منه لا يعمل إلا فى الجملة، أو مفرد يؤدى معنى الجملة؛ كـ «قلت قصيدة»، والعبادة ليست كذلك.

نعم يجوز أن تبدل العبادة من «ما» إن أوّل «قلت» بـ «أمرت»، لأن أمرت تعمل فى المفرد الخالى عن معنى الجملة نحو «أمرتك الخير».

(١) ابن السيد هو أبو محمد عبد بن السيد البطلبوسى [٤٠٤-٢٥١] بيلنسية.

والأكثر تعديته إلى المأمور بالباء.

قال الزمخشري ما حاصله: ولا يمتنع في «أَنَّ» من قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنِ اتَّخِذِ آلَافِكُ﴾ [النحل: ٦٨] أن تكون مفسرة بمعنى: أى، مثلها فى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ آلَافِكُ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فيكون التقدير أى: اتخذى. فُسِّرَ الوحي إلى النحل بأنه الأمر، الأمر بأن يتخذ من الجبال بيوتا. انتهى.

خلافًا لمن منع ذلك، وهو الإمام الرازي^(١) فإنه قال متعقبا لكلام الزمخشري: إن الوحي هنا إلهام باتفاق، وليس فى الإلهام معنى القول، وإنما هى مصدرية باتخاذ الجبال بيوتا. وأشار المصنف إلى دَفْعِهِ نُصْرَةَ لِلزَّمْخَشَرِيِّ بقوله: لأن الإلهام فى معنى القول؛ لأنَّ المقصود من القول الإعلام، والإلهام فعل من الله يتضمن الإعلام بحيث أن يكون الملهم عالما بما ألهم به، وإلهام الله النحل من هذا القبيل.

[٤] ويقال فيها تارة مُخَفَّفَةً من الثقيلة كالتى فى نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]. فى قراءة الرفع فى «تكون»، وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى، ويعقوب، وخلف فى اختياره.

وكذا يحكم لها بالتخفيف من الثقيلة حيث وقعت بعد «علم». وليس المراد به «علم» بل كل ما يدل على «اليقين» أو «ظن» يُنَزَّلُ ذلك الظن «منزلة العلم»، وتقدم مثالهما^(٢).

الكلمة الرابعة مما جاء على أربعة أوجه

«من» بفتح الميم :

(١) فتكون تارة شرطية كالتى فى نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

(١) الرازى: هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى، توفى سنة ٦٠٦ هـ: (انظر وفيات الأعيان ١/٤٧٤).

(٢) وجاء فى المعجم الوسيط «أَنَّ»: تكون مصدرية، تدخل على المضارع فتنبه..

نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا حَتَّىٰ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وعلى الماضى، فلا تؤثر فيه نحو: ما عابنى أن سبقنى الجهال. وتكون مخففة من «أَنَّ» نحو: ﴿أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠].

ومفسرة كأى، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ آلَافِكُ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وزائده للتوكيد، نحو: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

(٢) وتارة موصولة: كالتى فى نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] على أحد احتمالين؛ وتحتاج إلى صلة وعائد.

(٣) وتارة استفهامية، كالتى فى نحو: ﴿يَتَوَلَّوْنَ مِنَّا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدَانًا﴾ [يس: ٥٢]. فتحتاج إلى جواب.

(٤) وتارة نكرة موصوفة كالتى فى نحو: «مررت بمن معجب لك» أى: يانسان معجب لك. وتحتاج إلى صفة.

وأجاز «أبو على الفارسي»^(١) فى مَنْ أن تقع نكرة تامة، فلا تحتاج إلى صفة. وحمل عليه قوله:

*** وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ ***

ففاعل نعم مستتر فيها، ومن تمييز بمعنى «شخصاً» والضمير المنفصل هو المخصوص بالمدح، أى، ونعم شخصاً هو بشر بن مروان المذكور فى البيت قبله^(٢).



(١) الحسن بن أحمد بن عبد العَفَّار. [توفى سنة ٣٧٧ ببغداد].

(٢) وجاء فى المعجم الوسيط: «مَنْ: تكون من بالمعنى الآتية:

١- شرطية: يجزم الفعل المضارع فى شرطها وفى جوابها نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٢- استفهامية، نحو: ﴿قَالُوا يَتَوَلَّوْنَا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدَانًا﴾ [يس: ٥٢].

ونحو: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يُمُوسَى﴾ [طه: ٤٩].

وإذا قيل: من يفعل هذا إلا زيد؟ فهى «مَنْ» الاستفهامية دل الأسلوب معها على معنى النفى، ومنه قول الله تعالى فى التنزيل العزيز: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

٣- موصولة، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

٤- نكرة موصوفة، وبهذا تدخل عليها (رُب) ومنه قول شويد:

رُبٌّ مَنْ أَنْصَبَتْ غِيظاً قَلْبَهُ
قد تَمُنَى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْغِ
ووصفت النكرة فى قولهم: «مررت بمن مُعْجِبٍ لك».

النوع الخامس من الأنواع الثمانية ما يأتي من الكلمات على خمسة أوجه

وهو شيآن:

أحدهما: «أَيَّ» (بفتح الهمزة وتشديد الياء) .

[١] فتقع تارة «شرطية»؛ فتحتاج إلى شرط وجواب.

والأكثر أن تتصل بها «ما» الزائدة؛ نحو: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾

[القصص: ٢٨].

ف «أَيَّ»: اسم شرط مفعول مقدم بـ «قَضَيْتُ»: فعل الشرط. و«جملة فلا عُدْوَانَ عَلَيَّ»:

جواب الشرط.

[٢] وتقع تارة «استفهامية» فتحتاج إلى جواب؛ نحو: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾

[التوبة: ١٢٤] ف «أَيَّ»: مبتدأ. خبره ما بعده.

[٣] وتقع تارة «موصولة»:

خلافاً لـ «ثعلب»^(١) في زعمه أنها لا تقع موصولة أصلاً. ويردّه نحو:

﴿ لَنْزَعَنَّ لَنْزَعَنَّ كُلَّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مریم: ٦٩]، ف «أَيَّ»: موصولة، حذف صدر

صلتها. أي: الذي هو أشدّ.

قاله: سيويوه، ومن تابعه.

حكمها من حيث الإعراب أو البناء:

أ - وهي عنده: «مبنية على الضم» إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها؛ كهذه الآية.

ب - وقال من رأى أن «أَيَّ الموصولة «لا تُبْنَى»؛ وإنما هي مُعْرَبَةٌ دائماً:

هي: هنا- في هذه الآية- استفهامية مبتدأ. وأشدّ: خبره.

وعليه الكوفيون، وجماعة من البصريين منهم الزجاج^(٢) وقال:

«ما تبين لي أن سيويوه» غلط إلا في مسألتين: «إحداهما- هذه».

(١) أبو العباس أحمد ثعلب المتوفى عام ٢٩١هـ وقد سبقت ترجمته .

(٢) لأنهم يرون أن «أَيَّ» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية.

فإنه يُستلم أنها تُغرب إذا أفردت؛ فكيف يقول بينها إذا أضيفت^(١)؟!]

[٤] وتقع تارة «دالة على معنى الكمال للموصوف بها في المعنى:

أ - فتقع صفة لنكرة نحو قولك: «هذا رجلٌ أيُّ رجلٍ»، ف «أيُّ»: صفة لرجل، دالة على معنى الكمال؛ أي: هذا رجلٌ كاملٌ في صفة الرجال.

ب - وتقع تارة «حالا» لمعرفة قبلها: ك «مررتُ بعبدِ الله أيُّ رجلٍ».

ف «أيُّ»: منصوبة على الحال من عبد الله، أيُّ: كاملاً في صفة الرجال.

[٥] وتقع تارة «وُضلةٌ لنداء ما فيه أل» نحو: ﴿يا أيها الإنسان﴾ [المطففين: ٦].

ف «أيُّ»: مُنادى، وها: للتنبيه، والإنسانُ: نعتٌ: «أيُّ» وحركته إعرابية.

الكلمة الثانية مما جاء على خمسة أوجه

«لَوْ»

فأحدُ أوجهها - وهو الغالب: أن تكونَ حرفَ شرطٍ في الماضي نحو:

«لو جاءني زيدٌ أكرمته».

وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي نحو «لو يفى كفي».

فيقال فيها: حرف يقتضى امتناع ما يليه (وهو فعل الشرط) مثبتاً كان أو منفيًا.

ويقتضى استلزامه (أي فعل الشرط) لتاليه: (وهو جواب الشرط) مثبتاً كان أو

منفيًا، فالأقسام أربعة:

١ - لأنهما إما مثبتان نحو: «لو جاني زيدٌ أكرمته»

٢ - أو منفيان نحو: «لو لم يجيئ زيدٌ ما أكرمته».

٣ - والأول مثبت والثاني منفي نحو: «لو قصدني ما خيبتني».

٤ - أو عكسه نحو: «لو لم يجيء عتبتُ عليه».

رأى المنطقيين:

والمنطقيون يسمون الشرط «مقدما»، لتقدمه في الذكر. ويسمون الجواب «تالياً»؛ لأنه

يتلوه.

(١) أى مع أن الإضافة من خصائص الأسماء فتضعف شبه الحرف. وتكلف أجوبة باردة لا تقع - كما جاء في

حاشية الأمير على المعنى.

ثم ينتقى التالى إن لزم المقدم، ولم يخلف المقدم غيره، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، فـ «لَوْ» هنا دالة على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة الله تعالى التى هى المقدم لرفع هذا المنسلخ الذى هو التالى منفية بدخول لو عليها.

ويلزم: من هذا النفى «المقدم» الذى هو «مشيئة الله» أن يكون رفعه، (أى: رفع هذا المنسلخ) الذى هو التالى منفياً؛ للزومه للمقدم، ولكونه لم يخلف المقدم غيره؛ إذ لا سبب له (أى: التالى وهو الرفع) إلا المقدم وهو المشيئة، وقد انتفت، ولا يخلفها غيرها؛ فينتفى الرفع.

وهذا الحكم: بخلاف ما إذا خلف المقدم غيره نحو قال عمر - رضى الله عنه - فى ضَهَيْبٍ: «لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصِهِ»^(١).

فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم الذى هو «لم يخف الله» انتفاء التالى، الذى هو «لم يعصه»، حتى يكون المعنى: أنه قد خاف وعصى.

توجيه هذا الحكم:

بناء على أن «لَوْ» إذا دخلت على نفى أثبتته مقدما كان أو «تالياً»؛ وذلك متخلف ها هنا؛ لأن العصيان الذى هو التالى له سببان:

أحدهما: الخوف من العقاب، وهو طريقة العَوَامِّ.

والثانى: الإجلال لله والتعظيم له، وهى طريقة الخَوَاصِّ العارفين بالله تعالى، والمراد، أن «ضَهَيْباً» - رضى الله عنه - من هذا القسم، أى: من قسم الخَوَاصِّ، وهو أن سببه خوف من الله تعالى: إجلال الله وتعظيمه، وأنه لو قُدر: (أَيُّ فُرِضَ) خُلُوهُ من الخوف لم تقع منه

(١) قال فى المعنى:

اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروى عن عمر - رضى الله عنه - وقد وقع مثله فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى كلام الصديق - رضى الله عنه - وقل من يتنبه لهما، فالأول قوله عليه الصلاة والسلام - فى بنت أبى سلمة «إنها لو لم تكن ربيتي فى حجرى ما حلت لى. إنها لابنة أختى من الرضاعة» فإن جلتها له - عليه الصلاة والسلام - مُتَّفٍ من جهتين: كونها ربيته فى حجره، وكونها ابنة أخته من الرضاعة، كما أن معصية «ضَهَيْبٍ» منتفية من جهتين: هما المخافة والإجلال. والثانى قوله - رضى الله عنه - لما طول فى صلاة الصبح، وقيل له: كادت الشمس تطلع: «لو طلعت ما وجدتنا غافلين» لأن الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها. وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين: أما الأول فواضح، وأما الثانى، فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين.

معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له؟!

وهذه المسألة كالمستثناة من حكم «لو» وهو: «أنها إذا دخلت على مثبت صيرته منفيًا. وإذا دخلت على منفي صيرته مثبتًا، وكذا حكم جوابها».

ومن هنا (أى: ومن أجل أنه لا يلزم من امتناع المقدم امتناع التالي فى نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه». تبين فساد قول المعريين: «إن لو حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط».

والصواب: أنها لا تَعَرَّض لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى ثبوته، وإنما لها تَعَرَّض لامتناع الشرط فقط.

فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط لا غير بحيث لا يخلفه غيره لزم من انتفائه (أى: الشرط) انتفاؤه (أى: الجواب) نحو: «لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً» فيلزم من انتفاء الشرط، وهو طلوع الشمس، انتفاء الجواب، وهو وجود النهار، وإن خلف الشرط غيره.

وإن كان له (أى: للجواب سبب آخر غير الشرط) لم يلزم من انتفائه (أى الشرط) انتفاء الجواب ولا ثبوته، لأنها لا تعرض لها إلى انتفاء الجواب، ولا إلى ثبوته نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً»، فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس وجود الضوء ولا ثبوته.

ومنه قول عمر- رضى الله عنه- «نعم العبد ضَهَيْبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه». وتقدم توجيهه.

الأمر الثانى مما دلت عليه «لو» فى المثال المذكور وهو:

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

أن ثبوت المشيئة من الله تعالى مستلزم لثبوت الرفع، والرفع مُسَبَّب عنها.

وثبوت السبب مستلزم لثبوت المسبب. وهذان المعنيان المعبر عنهما بالآخرين قد تضمنتهما (أى: شملتهما) العبارة المذكورة وهى قوله: «حرف يقتضى امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه» دون عبارة المعريين وهى قولهم: «حرف امتناع لامتناع» فإنها لا تتضمنهما.

[٢] الوجه الثاني من أوجه «لو»:

أن تكون حرف شرط فى المستقبل مرادفًا لأن الشرطية.

إلا أنها (أى: لو) لا تجزم على المشهور؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].

ف «لَوْ» هنا شرطية بمنزلة «إِنْ». (أى: إن تركوا). أى: شاربوا أو قاربوا أن يتركوا وإنما احتاج إلى التفسير الثانى؛ لأن الخطاب للأوصياء أو لمن يحضرون الموصى حالة الإيصاء. وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، قاله المصنف فى «المغنى». ونحو قول الشاعر (وهو توبة صاحب ليلى). .

ولو تلتقى أصدأونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب^(١)

أى: وإن تلتقى. وإثبات الياء دليل على أن «لو» غير جازمة.

وزعم قوم: أن الجزم بها لغة مطردة، وخصه «ابن الشجري»^(٢) بالشعر.

[٣] الوجه الثالث من أوجه «لو»:

أن تكون حرفًا مصدرىًا، أو مؤولا مع صلته بمصدر مرادفًا لأن المصدرية، إلا أنها (أى: «لو») لا تنصب كما تنصب «أن».

وأكثر وقوعها بعد «وَدَّ» نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تَدُنُّنَا﴾ [القلم: ٩]. أى: ودوا الإدهان.

أو بعد «يُودُّ» نحو: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أى: التعمير.

ومن القليل^(٣) قول قتيلة للنبي صلى الله عليه وسلم:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتَ وَرَبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُخْتَنُّ

(١) أصدأونا: جمع صدَى: ظل الصوت. يرجع مثله فى الجبل. ونحوه قال:

ودع كل صوت بعد صوتى فى إننى أنه الصائح المحكى والآخر الصدى
والرمس: القبر، والسبب: المفازة. قال فى حاشية الأمير: قال السيوطى: البيتان آخر قصيدة لأبى صخر الهذلى:

ألم خيال طارق مُأَذَّبُ لأم حكيم بعدما نمت مُوصَبُ

قال: ونسبها العيني فى الكبرى لقيس بن الملوّح المجنون، وليس كذلك.

وقوله: (توبة) مصدر تاب. ابن الحمير (تصغير حمار) الخفاجى مجنون بنى عامر مات سنة خمس وسبعين.

(٢) ابن الشجرى: هو أبو السعادات هبة الله بن على [٤٥٠-٥٤٢هـ].

(٣) أى وقوعها بدونهما (أى وَدَّ وَيُودُّ).

أى: مِنْكَ^(١).

من قال بوقوع لو مصدرية:

ووقوع «لو» مصدرية قال به «الفراء» و«الفارسي» و«التبريزي» و«أبو البقاء» و«ابن مالك» وكثير من النحويين.

وأكثرهم لا يثبت هذا القسم وهو وقوع «لو» مصدرية حذراً من الاشتراك. وتخرج الآية الثانية ونحوها على حذف مفعول الفعل الذى قبلها وهو «يُودِّ»، وحذف الجواب بعدها، أى: يودُّ أحدهم التعميرَ لو يعمر ألف سنة لسره ذلك. ولا يخفى ما فى هذا التقدير من كثرة الحذف.

[٤] الرابع من أوجه «لو» أن تكون حرفاً للتمنى بمنزلة «ليت»، إلا أنها لا تنصب، ولا ترفع نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٤]، أى: فليت لنا كربة. قيل: ولهذا (أى: ولكون «لو» للتمنى) نصب «فتكون» فى جوابها، كما انتصب «فأفوز» فى جواب «ليت» بأن مضمرة بعد الفاء وجوباً فى قوله تعالى: ﴿يَلْبَسُنَّ أَزْوَاجَهُمْ حُجُوبًا مِثْلَ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالرَّسُولِ وَمِثْلَ مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَائِضِ ذَلِكَ كَانَ فَتُوِيَ عَلَيْكُمُ الْوَعْدُ لِيُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُرْسِلَ إِلَيْكُمْ سَحَابًا مَاءً غَدِيقًا﴾ [النساء: ٧٣].

هكذا استدلوا...، ولا دليل لهم فى هذا الاستدلال؛ لجواز أن يكون النصب فى فنكون بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كربة مثله فى قوله: (وهو: الشخص المسمى «مَيْسُونُ أم يزيد بن معاوية» فكانت بدوية)^(٢).

وَلْبَسَ عِبَاءً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ لُبْسِ الشُّفُوفِ
فَتَقَرَّ: منصوبة بأن مضمرة بعد «الواو» جوازاً.

(١) قتيلة: بالتصغير (أوله قاف فمشناه فوقية) بنت النضر بن الحارث. كان يقرأ على العرب أخبار العجم ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عادٍ وثمود، وأنا أتيتكم بأخبار الأكاصرة والقياصرة. قتله النبي صلى الله عليه وسلم بعد انصرافه من بدر ضبيراً بالصفراء وقال: لا تقتل قريش أحداً بعد هذا صبراً. واقتل صبراً أن يُخْتَسَ حتى يموت. وبعضهم قال: إن أبيات قتيلة مصنوعة - كما جاء فى حاشية الأمير على المعنى.

والمعيط: بفتح الميم، والمُخْتَق: (بضمها) بمعنى وأسلمت قتيلة يوم الفتح.
(٢) مَيْسُونُ على صيغة مفعول بنت نخدل الكلية أم يزيد. تزوجها معاوية - رضى الله عنه - ونقلها من البدو إلى الشام، فكانت تحن إلى أوطانها، واسمها ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. وقد طلقها وألحقها بأهلها حين سمع منها تلك القصيدة التى منها هذا البيت. وقرأ قصتها فى «دنيا المرأة لمن أراد أن يدخلها» للمحقق. إصدار ابن سينا.

وَأَنَّ وَالْفِعْلَ فِي تَأْوِيلٍ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى «لَيْسَ» وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].
فـ «يُرْسِلَ» مَنْصُوبٌ بِأَنَّ مَضْمُرَهُ بَعْدَ «أَوْ» جَوَازًا.

وَأَنَّ وَالْفِعْلَ: فِي تَأْوِيلٍ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى وَحْيًا. وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ
فَأَعْقَلَهُ: مَنْصُوبٌ بِأَنَّ مَضْمُرَهُ جَوَازًا بَعْدَ ثُمَّ.

وَأَنَّ وَالْفِعْلَ: فِي تَأْوِيلٍ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى قَتْلِي. وَهُوَ مِنْ خِصَائِصِ «الْفَاءِ» وَ«الْوَاوِ»،
«وَأَوْ»، وَ«ثُمَّ».

الوجه الخامس من أوجه «لو» :

«أَنَّ تَكُونُ لِلْعَرَضِ». وَهُوَ الطَّلُبُ بِلَيْنٍ وَرَفْقِي، نَحْوُ:

«لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا!».

ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ .

وَذَكَرَ لَهَا «ابْنُ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ»^(٢) وَغَيْرُهُ مَعْنَى آخَرَ سَادِسًا وَهُوَ:

أَنَّ تَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ (بِالْقَافِ) . نَحْوُ:

قَوْلُهُ ﷺ: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفِ مَخْرَقٍ»^(٣).

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفِ مُخْرَقٍ»^(٤).

(١) الشاعر - كما جاء في تهذيب التوضيح - هو: أنس بن مذكرة الخثعمي وسليك: اسم رجل. والعقل: إعطاء دية القتيل، وعاف الشيء: كرهه. المعنى: وجدت سليكا قد بغى فقتلته، ودفعت ديته ليرتدع غيره، فضررت نفسي لنفع غيري كالثور الذي يضرب لثشرب البقر؛ لأنه إذا عاف الماء عافته فيضرب ليرتد، فترد معه.

(٢) من شتموا بابن هشام أربعة: صاحب المعنى، ومؤلف الإعراب عن قواعد الإعراب.

وعبد الملك بن هشام صاحب السيرة ولهم ثالث محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوى الأندلسي.
أما الرابع فهو: محمد بن هشام اللخمي.

(٣) لم أجد هذا الحديث بلفظه وفي مسند الربيع باب جامع الصدقة والطعام (٣٥٩) أبو عبيد عن جابر بن يزيد قال بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا نساء النبي لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراغ شاة محرق».

(٤) الحديث في سنن النسائي في كتاب الزكاة باب رد السائل ج ٥ ص ٦١، وفي مسند الإمام أحمد (مسند ابن نجاد) (جزء ٤ ص ٧٠) وانظر السنن الكبرى للبيهقي كتاب الزكاة باب التحريض على الصدقة (ج ٤ ص ١٧٧) والحديث أيضا في موارد الظمان للهيتمي.

والمعنى: تصدقوا بما تيسر ولو بلغ في القلة كالظلف: (وهو: بكسر الظاء المعجمة للبقرة والغنم كالحافر للفرس).

والمراد بالمُحْرَق: المشويّ

وفي رواية الشيخين: «اتقوا النار ولو بشقّ تمرّة»

وقد يدعى: أن التقليل إنما يُستفاد من مدخولها، لا منها؛ لأن الظلف والشقّ يُشعيران بالتقليل^(١).

(١) وجاء في المعجم الوسيط تلخيص لذلك على الوجه الآتي:

«لو» حرف تقدير، وقاعدتها أنها إذا دخلت على ثبوتين كانا منفيين تقول:

«لو جاءني محمد لأكرمته، فما جاءني ولا أكرمته».

وإن دخلت على نفيين كانا ثبوتين، تقول: لو لم يستدّ لم يطالب فقد استدان وطُوب.

وإن دخلت على نفي وثبوت كان النفي ثبوتاً، والثبوت نفيًا، تقول: «لو لم يؤمن أريق دمه» فالتقدير أنه آمن ولم يرق دمه. والعكس: لو آمن لم يقتل.

وهي ستة أقسام:

١- أن تكون مستعملة في نحو: «لو جاءني لأكرمته» وهذه ثلاثة أمور:

(أ) الشرطية، أي عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

(ب) تفيد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه فارقت إن؛ فإن هذه لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا: الشرط يأن سابق على الشرط بلو، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي. ألا ترى أنك تقول:

«إن جئتني غداً أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يحيى قلت: لو جئتني أمس لأكرمتك.

(ج) الامتناع، وعن هذه قال جماعة: هي حرف امتناع لامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط.

وقال سيبويه: هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره.

٢- أن تكون حرف شرط في المستقبل إلا أنها لا تجزم نحو:

ولو تلتقى أصدأؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سنبسب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب

٣- أن تكون حرفاً مصدريةً بـ «أن» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد وَدَ، ويؤدّ نحو ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِرُ فَيْدْهِنَّ﴾ [القلم: ٩] و: ﴿يُؤَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ﴾ [البقرة: ٩٦] ومن وقوعها بدونها قول قبيلة بنت النضر:

ما كان صرّك لو مننت وربّما من الفتى وهو المغيظ المحنق

فإذا وليها ماضٍ بقي على مضيه. وإذا وليها مضارع تخلّص للاستقبال.

٤- أن تكون للتمني، ويأتي جوابها بالفاء منصوباً نحو: لو تأتيتني فتحدّثني [بنصب تحدّث].

٥- أن تكون للعرض مثل: ألا، ويأتي جوابها بالفاء منصوباً نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً.

٦- أن تكون للتقليل نحو: تصدقوا ولو بظلفٍ مُحْرَق.

النوع السادس من الأنواع الثمانية ما يأتي من الكلمات على سبعة أوجه

وهو «قَدْ» لا غير

[١] فأحد أوجهها- أن تكون اسماً بمعنى «حَسَب».

أهى معربة أم مبنية؟

وفيها مذهبان:

أحدهما: أنها معربة رفعا على الابتداء، وما بعدها خبر. وإليه ذهب الكوفيون.

وعلى هذا فيقال فيها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم: «قَدِي درهم» (بغير نون للوقاية).

كما يقال: «حسبي درهم» (بغير نون وجوبا)

والثاني: أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظا، وهو مذهب البصريين.

وعلى هذا يقال «قَدِي» بغير نون حَمَلًا على «حَسَب» وقد يؤتى بالنون حفظا للسكون؛

لأنه الأصل فى البناء.

[٢] الثاني من أوجه قد: أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفي».

وهى مبنية اتفاقا، وتتصل بها ياء المتكلم فيقال: «قَدْنِي درهم» (بالنون وجوبا) كما

يقال: «يكفيني درهم». فياء المتكلم فى محل نصب على المفعولية، ودرهم فاعل.

[٣] الوجه الثالث من أوجه قد:

أن تكون حرف تحقيق؛ لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها.

فتدخل على الفعل الماضى اتفاقا نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا﴾ [الشمس: ٩].

فحققت حُصُولَ الفلاح لمن اتصف بذلك.

قيل: وتدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

أى: قد علم؛ فحصول العلم محقق لله تعالى.

وهذا مأخوذ من قول «التسهيل»: وتدخل عليهما للتحقيق.

[٤] الوجه الرابع من أوجه قد: «أن تكون حرف تَوَقُّع»

لكونها تفيد توقع الفعل وانتظاره؛ فتدخل عليهما:

أى: على الماضى والمضارع على الأصح فيهما.

وفى قوله: «أَيْضاً» تَسْمُحُ؛ لأن قد التى للتحقيق لا تدخل على المضارع إلا فى قول ضعيف عبَّرَ عنه بقبيل.

تقول فى المضارع: «قد يخرج زيد» إذا كان خروجه متوقعا منتظراً، فدل على أن الخروج منتظر متوقع.

وتقول فى الماضى: «خرج زيد» لمن يتوقع خروجه. وفى التنزيل العزيز: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقع سماع شكواها.

هذا مذهب الأكثر من النحويين.

دليل من يزعم أنها لا تكون للتوقع مع الماضى:

وزعم بعضهم: أنها (أى: قد) لا تكون للتوقع مع الماضى؛ لأن التوقع انتظار الوقوع فى المستقبل. والماضى قد وقع، فكيف يُتَوَقَّعُ وقوع ما قد وقع.

دليل المشبتين:

وقال الذين أثبتوا معنى التوقع مع الماضى: إنها تدل على أنه (أى: الفعل الماضى) كان مُنْتَظِراً.

تقول: «قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ»

لقوم ينتظرون هذا الخبر وهو: ركوب الأمير، ويتوقعون الفعل، وهو الركوب. وذهب المصنف فى «المُغْنَى» إلى أن «قد» لا تفيد «التوقع» أصلاً^(١).

[٥] الوجه الخامس من أوجه قد:

«تقريب الزمن الماضى من الزمن الحال» نحو:

(١) حيث يقول:

والذى يظهر لى قول ثالث: وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً: أما فى المضارع؛ فلأن قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له.

وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى: «لا رجل» الفتح، إن «لا» للاستفهام، لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: «هل من رجل» ونحوه.

فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من شخص آخر. كما أن الماضى بعد «قد» متوقع كذلك.

وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة - فإنه قال:

إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع ألبتة. وهذا هو الحق.

«قَدْ قَامَ» .

فإنها قرّبت الماضي من الحال، ولهذا التقريب تلزم «قد» مع الماضي الواقع «حالا» اصطلاحية:

أ- إما ظاهرة في اللفظ نحو:

﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١١٩]. فجملة: «وقد فضّل لكم»: حالية.

ب- أو مقدرة، نحو: ﴿ هَذِهِ يَضَعَعُنَّا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] .

أى: قد رُدّت إلينا، والجملة حالية.

وذهب الكوفيون والأحفش: إلى أنّ اقتران الماضي والواقع حالا بقدر ليس بلازم لكثرة وقوعه حالا بدون قد.

والأصل عدم التقدير؛ هذا هو الظاهر؛ إذ ليس بين الحال الاصطلاحية، والحال الزمانية ارتباط معنوي بدليل: أنهم قسموا الحال الاصطلاحية إلى: ماضوية، ومقارنة، ومستقبلية اللهم إلا أن يقال: الكلام في الحال المقارنة؛ لأنها المتبادرة إلى الذهن عند الإطلاق.

وقال ابن عُصْفُور: إذا أُجِيبَ القِسْمُ بِماضٍ معنًى، مثبت لا منفي، متصرف، لا جامد:

«أ» فإن كان الماضي قريبا من الحال جئت قبل الفعل الماضي باللام وقد جميعا، نحو:

«بالله لقد قام زيد»

وفى التنزيل العزيز: ﴿ تَأَلَّهَ لَقَدْ ءَآثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١].

«ب» وإن كان الماضي بعيدا من الحال جئت قبل الفعل الماضي باللام فقط، كقوله

(وهو امرؤ القيس) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٌ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(١)

قال المصنف في المعنى: والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية: لقد

فضّلك الله علينا بالصبر، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو مُتَّصِفٌ به مُدَّ عَقْلٌ.

والمراد في البيت: أنهم ناموا قبل مجيئه. اهـ

وزعم «جار الله الزمخشري» في كشّافه عندما تكلم على قوله:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩]. في تفسير سورة الأعراف:

(١) الصالئ: هو الذي يصطلي النار. وأول القصيدة: أَلْعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الظُّلُّ البَالِي. وامرؤ القيس أمير الشعراء في العصر الجاهلي.

أن «قد» الواقعة مع «لام القسم» تكون بمعنى: «التَّوَقُّع» وهو: الانتظار؛ لأن السامع يتوقع الخبر، و ينتظره عند سماع المقسم به، وهذا معنى كلام «الزمخشري» ولفظه.
فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد» وقَلَّ عنهم نحو قوله: حلفت لها بالله.. البيت؟

قلت: لأن الجملة القَسَمِيَّة لا تساق إلا لتوكيد الجملة المُقَسَّم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطبِ كلمة القسم. انتهى.
ولا ينافي ذلك كونها للتقريب.

قال في التسهيل:

وتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال. انتهى.
واحترز بقوله: «لا يشبه الحرف» من الفعل الجامد؛ نحو: «نعم وبئس، وأفعل التعجب». فلا تدخل عليها «قد لأنها سلبت الدلالة على المضي.

[٦٦] الوجه السادس من أوجه «قد» التقليل: (بالقاف) وهو ضربان:

الأول: تقليل وقوع الفعل؛ نحو قولهم في المثل:

«قد يصدُقُ الكذُوبُ» «وقد يجودُ البخيلُ».

فوقوع الصدق من الكذوب، والجود من البخيل قليل.

والثاني: تقليل مُتَعَلِّقِهِ: (أى: متعلق الفعل) نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ

عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

فمتعلق الفعل العلم بما هم عليه. (أى: أن ما هم عليه من الأحوال والمتعلقات هو أقل

معلوماته تعالى).

وزعم بعضهم أنها: (أى: قد) في ذلك (أى: في قوله تعالى):

﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. للتحقيق لا للتقليل، كما تقدم في قوله:

وتدخل على المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

وزعم هذا البعض. أن التقليل في المثالين الأولين وهما: «قد يصدُقُ الكذُوبُ، وقد

يجودُ البخيلُ» لم يُسْتَفْتَدَ من لفظ «قد» بل من نفس قولك: البخيل يجود، ومن قولك:

الكذُوبُ يصدُقُ.

فإنه: (أى: الشأن) إن لم يُحْمَل على أن صدور ذلك أى «الجود» من البخيل،

و«الصدق» من الكذوب قليل على جهة التُدْوَر - كان متناقضاً؛ لأن البخيل والكذوب صيغة

مبالغة تقتضى كثرة البخل والكذب.

فلو كان كُلُّ من «يجود» و«يصدق» بدون «قد» يقتضى كثرة الجود والصدق لَزِمَ تدافع الكثيرين، لأن آخر الكلام، وهو «البخيل» و«الكذوب» يدفع أوله وهو: «يجود» و«يصدق».

[٧] الوجه السابع من أوجه «قد»: التكثير.

قد أترك القرن مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ كَأَن أَثْوَابَهُ مُجَّت بِفِرْصَادٍ^(١)
والقرن (بكسر القاف) وهو: الكفء فى الشجاعة.

والأنامل: جم أنملة، وهى : رأس الإصبع.

ومُجَّت (بالبناء للمفعول، أى: زُميت، يقال: مَجَّ الرجلُ الشرابَ من فيه: إذا رمى به .

والفِرْصاد (بكسر الفاء) : التوت الأحمر.

وقاله الزمخشري (أى: قال: إنها ترد للتكثير^(٢)) فى قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ

فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] .

فالكثرة هنا فى متعلق الفعل، لا فى الفعل نفسه، وإلا لزم تكثير الرؤية، وهى قديمة.

وتكثير القديم باطل عن أهل السنة.

النوع السابع مما يأتى من الكلمات على ثمانية أوجه

وهى : «الواو» :

النوع السابع ما يأتى من الكلمات على ثمانية أوجه وهى: «الواو» وذلك (أى:

الانحصار) فى الثمانية.

أن لنا واوين يرتفع ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع وهما:

(١) ويقول خاتمة المحققين العلامة محمد الأمير المصرى تعليقا على هذا البيت:

القرن (بكسر القاف) المكافئ ذلك شجاعة.

وعجز البيت: كَأَن أَثْوَابَهُ مُجَّت بِفِرْصَادٍ. أى: صبغت بفِرْصاد، وهو التوت الأحمر لما فيها من دم الجراح والتوت فى الصحاح (بمثنائين لا غير). وقال غيره يأتى آخره مثلثة.

(٢) ويلخص المعجم الوسيط هذه الاستخدامات لـ «قد» فىقول: «قد» حرف يدخل على الفعل الماضى فيفیده التأكيد مثل: قد حضر صاحبى. وعلى الفعل المضارع فيفيد الشك، أو احتمال الوقوع مثل: قد يحضر أخى؛ أو التقليل نحو: قد يجود البخيل، أو التكثير نحو: قد يجود الكريم.

وتكون أيضا اسم فعل بمعنى يكفى: تقول: قَدْنى درهم: يكفينى.

١ - «واو الاستئناف» وهي: الواقعة في ابتداء كلام آخر غير الأول نحو: قوله تعالى:

﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥].

يرفع نُقِرُّ؛ فالواو الداخلة عليه واو «الاستئناف»؛ فإنها لو كانت للمعطف على نُبين لا تنصب الفعل الداخلة عليه وهو: «نُقِرُّ»؛ كما نصب في قراءة أبي زرعة، وعاصم في رواية المفضل.

٢ - والواو الثانية «واو الحال»:

وهي الداخلة على الجملة الحالية: اسمية كانت أو فعلية وتسمى: «واو الابتداء» أيضا. نحو قولك: «جاء زيد، والشمس طالعة» ونحو: «دخل زيد، وقد غربت الشمس» وسيبويه يقدرها «أى: الواو» بـ «إذا» لأنها تدخل على الجملتين، بخلاف «إذا»؛ لاختصاصها بالجملة الفعلية على الأصح.

وأن لنا واوين ينتصب ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع ويُفيدان المعية، وهما:

(٣) «واو المفعول معه» نحو قولك: «سرت والنيل» بنصب النيل على أنه مفعول معه.

(٤) والثانية: «واو الجمع» الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفى أو طلب مخضين وتسمى عند الكوفيين: «واو الصرف» لصرفهم ما بعدها عن سَنَن الكلام.

مثال الداخلة على الفعل المسبوق بالنفى نحو:

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].
أى: وأن يَعْلَم.

ومثال الداخلة على الفعل المسبوق بالطلب نحو قول أبي الأسود:

لَاتَنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْنِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
أى: وأن تَأْنِي

وعبارة المغنى: والواوان اللذان يُنصب ما بعدهما:

أ - واو المفعول معه.

ب - والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح، أو مؤول بالصريح.

فالصريح كقوله:

وَلُبْسِ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)
والمؤول نحو: الواقع قبل واو الصرف.

وَأَنْ لَنَا وَأَوْيْنَ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَهَمَا:

(٥) «واو القسم»: ينجر ما بعدها بها نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١].

(٦) والثانية: «واو رُبِّ»: ينجر ما بعدها بإضمار «رُبِّ»: لا بالواو، على الأصح، كقوله (وهو عامر بن الحارث):

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
أى: ورُبُّ بَلَدَةٍ. واليعافير: الطُّبَاءُ الْبَيْضُ. وَالْعَيْسُ: الْإِبِلُ.

(٧) وَأَنْ لَنَا وَأَوَّاءُ يُكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ: «واو العطف». وهذه هي الأصل والغالب.

وهي لمُطَلَّقِ الْجَمْعِ عَلَى الْأَصْح؛ فَلَا تُدَلُّ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا مَعِيَّةٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ. وعند التجرد من القرينة يحتمل معطوفها المعاني الثلاثة؛ فإذا قلت: «قام زيد وعمرو» كان محتملا للمعية، والتأخر، والتقدم^(٢).

(١) قالته ميسون زوج معاوية بعد أن نقلها من البادية إلى قصر منيف. وقد علقنا على أحد أبيات المقطوعة في موضع وروده.

(٢) وتنفرد واو العطف عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما هي:

١ - احتمال معطوفها معاني ثلاثة هي: عطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه.

٢ - اقترانها بإمّا نحو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

٣ - اقترانها بلا إن سقت بنفى ولم يقصد المعية، نحو «ما قام زيد ولا عمر».

٤ - اقترانها ولكن، نحو «قام زيد ولكن عمرو جالس».

٥ - عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط نحو: مررت برجل قائم زيدًا وأخوه.

٦ - عطف العقْد على التيف نحو: أحد وعشرون.

٧ - عطف الصفات المفارقة مع اجتماع منعوها كقول الشاعر:

بَكِيْتُ وَمَا بُكِي رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى زَنْقَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

٨ - عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق:

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلُهَا فِقْدَانٌ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

٩ - عطف ما لا يستغنى عنه نحو جلست بين زيد وعمرو.

١٠ - عطف العام على الخاص نحو: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨].

١١ - عطف الخاص على العام نحو: ﴿وَلِإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧].

١٢ - عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد نحو:

(٨) وإن لنا واواً يكون دخولها في الكلام كخروجها وهي: «الواو الزائدة».

وتُسَمَّى في القرآن «صِلَّة»، نحو قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].
فتحت جواب «إذا» والواو صلة جيء بها لتوكيد المعنى، بدليل الآية الأخرى قبلها وهي: ﴿إِذَا جَاءَ وَهَا فَتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بغير واو.

وقيل: ليست زائدة، وإنما عاطفة، والجواب محذوف، والتقدير: كان كَيْتٌ وكَيْتٌ. قاله الزمخشري والبيضاوي^(١).

وقيل: واو الحال؛ أي: وقد فتحت؛ فدخلت الواو لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم.

وحذفت من الآية الأولى لبيان أنها كانت مغلقة قبل مجيئهم قال «البغوي».

وقول جماعة من الأدباء كالحري^(٢)، ومن النحويين كابن خالويه^(٣) ومن المفسرين كالثعلبي^(٤): إنها «أى: واو «وَفُتِحَتْ» «واو الثمانية»، لأن أبواب الجنة ثمانية، ولذلك لم تدخل في الآية قبلها، لأن أبواب جهنم سبعة.

وقولهم: إن منها، (أى: من واو الثمانية) قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مِنْهُمْ فَكَلِمَاتٍ﴾ [الكهف: ٢٢]. وهذا القول لا يرضاه نحوي؛ لأنه لا يتعلق به حكم إعرابي، ولا سيرٌ معنوي.

والقول بذلك (أى: بأن الواو واو الثمانية) في قوله تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢].

• وَرَجَّحْنَا الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا • أَى وَكَلَّحْنَا الْعَيُونَ.

١٣ - عطف الشيء على غيره مرادفه نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنَقِي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] و﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

١٤ - عطف المقدم على متبوعه للضرورة مثل:

بَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

١٥ - عطف المخفوض على الجوار نحو: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُفَّيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فيمن خفض الأرجل.

(١) البيضاوي: هو الإمام المفسر ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي صاحب التفسير المشهور المتوفى سنة ٦٨٥هـ.

(٢) الحري: العالم اللغوي الأديب صاحب «المقامات» و«درة الغواص».

(٣) ابن خالويه: ولد في همدان وجاء إلى بغداد طالباً للعلم سنة ٣١٤هـ. وقرأ القرآن على ابن مجاهد وأخذ التفسير عن أبي سعيد السيرافي وكان في الأدب والنحو تلميذ ابن الأنباري وابن دريد ونفطويه. ألف كتباً كثيرة.

(٤) الثعلبي: أحمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثعلبي من كتبه عرائس المجالس. والبيان في تفسير القرآن ويعرف بتفسير الثعلبي. كان أوحد زمانه في علوم القرآن عالماً بارعاً في العربية حافظاً موثقاً. طبقات المفسرين للسيوطي.

لأن الوصف الثامن أبعد من القول بذلك في الآيتين قبلها. والقول بذلك في قوله تعالى : ﴿ تَبَيَّنَتْ وَأَبْكَرًا ﴾ [التحریم: ٥].

لأن البكارة وصف ثامن - ظاهر الفساد؛ لأن واو الثمانية صالحة للسقوط عند القائل بها، وهى فى هذه الآية لا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثبوبة والبكارة، وليست أبكاراً صفة «ثامنة» وإنما هى «تاسعة» إذ أول الصفات «خيراً منكن».

وقول الثعلبى: إن منها قوله تعالى:

﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ ﴾ [الحاقة: ٧].

سهو ظاهر، لأنها عاطفة، وذكرها واجب^(١).

(١) ويلخص المعجم الوسيط استخداماتها فيقول: والواو والمفردة تأتي على أوجه:

١ - العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿ فَأَمَّا حِينَهُ وَأَسْحَبَ السَّيْفِيْنَ ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقته، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ مثل: ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٧].

٢ - واو الاستئناف: نحو ﴿ إِنَّمَا لَكُمْ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَأْتُمْ ﴾ [الحج: ٥].

٣ - واو الحال، الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: «جاء فلان والشمس طالعة» أو الداخلة على الجملة الفعلية، نحو: جاء فلان وقد طلعت الشمس.

٤ - واو المفعول معه، وينصب الاسم بعدها نحو: «سرت والنيل».

٥ - الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح نحو: «وَأُتِيَ عِبَادَةً يَتَقَرَّرُ عَيْنِي» أو مؤول، نحو: لا تنه عن خلق وتأتي مثله. ولا بد فى هذا من أن يتقدم الواو نفى أو طلب.

٦ - واو القسم، ولا تدخل إلا على مُظْهِرٍ، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو: ﴿ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ ﴾ [يس: ٢].

واو دخولها كخروجها وهى (الرائدة) نحو ﴿ حَوَّجَ إِذَا جَاءَهَا وَقَفَّتْ آتُونَهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] أثبتها جماعة من النحويين، وتزاد أيضا بعد «إلا» لتوكيد الحكم المطلوب إثباته نحو: ما من أحد إلا وله طمع أو حسد .

٨ - واو الثمانية : ذكرها جماعة من الأدباء ، ومن النحويين ومن المفسرين، زعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة. سبعة وثمانية إيدانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى فى التنزيل العزيز ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٧] إلى قوله تعالى: ﴿ سَبْعَةٌ وَتَأْمُنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾.

(٩) الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها نحو: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وقيل هى واو الحال.

(١٠) واو ضمير الذكور نحو: الرجال قاموا.

(١١) واو الفصل، وهو واو كتابية فحسب كواو عمرو فى الرفع والجر. لتفرق بينه وبين عمر. والواو الفارقة كواو أولئك وأولى.

النوع الثامن ما يأتي من الكلمات على اثني عشر وجهاً وهو: « ما »

النوع الثامن وهو آخر الأنواع:

ما يأتي من الكلمات على اثني عشر وجهاً وهو «ما» وهي على ضربين: اسمية وحرفية. فالضرب الأول: الاسمية، وهي الأشرف. وأوجهها سبعة: أحدها- معرفة تامة، فلا تحتاج إلى شيء، وهي ضربان: (أ) عامة (ب) وخاصة «أ» فالعامة: هي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى:

﴿إِنْ تَبُدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

ف «ما»: فاعل نعم. معناها الشيء.

و«هي»: ضمير الصدقات على تقدير مضاف محذوف دل عليه «تبدوا» وهو المخصوص بالمدح، أي: «فنعيم الشيء إبداءها»

«ب» والخاصة: هي التي يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، وتُقدَّر من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو:

«غسلته غُسلًا نِعْمًا» ودققته دقًا نِعْمًا»

أي: نِعْم العُسلُ ونعم الدق.

والثاني - معرفة ناقصة وهي: «الموصولة» وتحتاج إلى صلة وعائد نحو قوله تعالى:

﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ الْجَزْرِ﴾ [الجمعة: ١١].

ف «ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

و«عند الله» صلته. و«خير»: خبره. أي: الذي عند الله خير.

والثالث - شرطية: زمانية، وغير زمانية.

فالأولى: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧].

أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

والثانية: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والرابع: «استفهامية» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

ما يحدث لما الاستفهامية إذا جرت بحرف:

ويجب في «ما» الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف نحو قوله تعالى:

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

﴿فَنَاطِرَةٌ أَيْمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

الأصل: «عما» و«بما» فحذفت الألف فرقا بين الاستفهامية والخبرية.

وسمع إثباتها قليلا على الأصل: نثرا وشعرا؛ فالنثر:

كقراءة عيسى^(١)، وعكرمة^(٢): «عما يتساءلون» بإثبات الألف.

والشعر كقول حسان^(٣) - رضی الله عنه:

على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرع في دمان
والدمان: كالرماد وزنا ومعنى^(٤).

إلا ان حذف الألف هو الأجود، وإثباتها لا يكاد يوجد ولهذا، أى: ولأجل أن «ما»

الاستفهامية يحذف ألفها إذا جرت رد الكسائي على المفسرين قولهم فى قوله تعالى: ﴿يَمَا

عَفَّرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧]: إنها استفهامية.

وجه الرد:

أن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وكون «ما» الاستفهامية مدخول حرف الجر ملزوم

لحذف الألف، وحذف الألف لازم، فإذا ثبت الألف؛ فقد انتفى اللازم، وإذا انتفى اللازم

(١) عيسى بن عمر: قال الدماميني: هو الأسدي المقرئ الكوفي صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا الثقفى النحوى البصرى. وقال الشمنى. الظاهر أنه هو؛ فإنه من أئمة القراء أيضا ذكره أبو عمرو الدانى فى طبقاتهم.

(٢) عكرمة: أحد أئمة التفسير الذى ثبت أخذهم عن الصحابة ومنهم مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء والحسن البصرى وسعيد بن المسيب والضحاك. الإلتقان ج: ١ ص ٥٣ وهو أبو عبد الله مولى ابن عباس وأصل العكرمة: أنثى الحمام.

(٣) حسان: «يشتمنى لئيم»: قال فى حاشية الأمير: يعنى ابن التدر يهجو بنى عائذ بن عمرو بن مخزوم، بقوله:

وإن تضحك فلإنك عائذي وضلح العائذي إلى فساد

.....

فلن أنفك أهجو عائذيا طوال الدهر ما نادى المنادي

(٤) ويقول ابن هشام. ويروى فى رماد، فذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين.

وهو حذف الألف، فقد انتفى الملزوم وهو «كون ما استفهامية» وإذا انتفى كون «ما» استفهامية ثبت نقيضه وهو كون «ما» غير استفهامية. وجوابه: يؤخذ مما تقدم.

رأى صاحب الكشاف:

قال في الكشاف: ويحتمل أن تكون «ما» استفهامية (أعنى: بأى شىء غفر لي)؟ فطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزا يقال: قد علمت بما صنعت هذا؟ وبم صنعت؟ اهـ. وعلى وجوب حذف الألف إنما جاز إثبات الألف فى لماذا فعلت؟؛ لأن ألفها صارت حشواً بالتركيب مع ذا، وصيرورتها كالكلمة الواحدة، فأشبه «ما» الاستفهامية فى حال تركيبها مع ذا الموصولة فى وقوع ألفها حشواً، لصيرورة الموصول مع صلته كالشئ الواحد. والخامس: نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة، وذلك واقع فى ثلاثة مواضع فى كل منها خلاف يذكر:

أحدها- الواقعة فى باب ﴿نعم وبئس﴾ إذا وقع بعدها اسم أو فعل:

«أ» فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

«ب» والثانى: كقوله: «نعم ما صنعت».

فما فى المثالين: نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز للضمير المستتر فى «نعم» المرفوع على الفاعلية والمخصوص بالمدح فى المثال الأول مذكور. أى: نعم شيئاً هـ. وفى المثال الثانى محذوف، والفعل والفاعل صفتة (أى نعم شيئاً شئ صنعته). والخلاف فى الأول على ثلاثة أقوال.

وفى الثانية عشرة أقوال تركتها خوف الإطالة.

والموضع الثانى من المواضع الثلاثة: قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإكثار من فعل:

«إنى مما أن افعل» فخير إن: محذوف.

وإن: متعلقة به. و«ما»: نكرة تامة بمعنى «أمر».

وأن وصلتها: فى موضع جرّ بدل من ما.

(أى: إنى مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو فعل كذا وكذا).

وزعم السيرافى وابن خروف، وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه:

أن «ما» معرفة تامة بمعنى: الأمر، وأن وصلتها: مبتدأ، والظرف: خبره والجملة: خبر إن.

أى: إنى من الأمر فعلى كذا وكذا.

والأول: أظهر؛ وذلك لأنه على سبيل المبالغة مثل: ﴿حُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

جعل الإنسان لمبالغته في العجلة كأن مخلوق منها.

ويؤيده: أن بعده: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

وقيل: «العَجَل»: الطين. (بلغة حمير).

وردّه المصنف في شرح «بانت سعاد»؛ بأن ذلك لم يثبت عند علماء اللغة.

والموضع الثالث: وهو آخرها - التعجب نحو: «ما أحسن زيداً»

فما: نكرة تامة مبتدأ، وما بعدها خبرها: (أى: شىء حسن زيدا).

وهذا القول هو قول سيوييه.

وجوز الأخفش: أن تكون موصولة، وأن تكون نكرة ناقصة، وما بعدها صلة، أو صفة،

والخبر محذوف وجوبا مقدر بعظيم ونحوه.

وذهب الفراء، وابن درستويه: إلى أنها استفهامية، وما بعدها خبرها.

والسادس: نكرة موصوفة بصفة بعدها كقولهم: (أى: العرب).

«مررت بما معجب لك» (أى: بشىء معجب لك).

ومنه: (أى: من وقوع ما نكرة موصوفة فى قول قال به الأخفش والزجاج والزمخشري):

نعم ما صنعت.

فما نكرة ناقصة فاعل نعم. وما بعدها صفتها.

(أى: نعم شىء صنعته).

ومنه أيضا: ما أحسن زيداً» عند الأخفش فى أحد احتماليه (أى: شىء موصوف بأنه

حسن زيدا). فحذف الخبر وهو عظيم - كما تقدم عنه -

والسابع: نكرة موصوفة بها نكرة قبلها:

إما للتحقير؛ أو التعظيم، أو للتنويع

فالأول: نحو قوله تعالى:

﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦].

والثانى: نحو قولهم: (أى: العرب كالزبأء): «لأمرٍ مَّا جدع قصيرُ أنفه»

ف«ما» فيهما نكرة موصوف بها «مثلاً» فى الأول، و«أمر» فى الثانى مؤولة بالمشتق. (أى:

مثلا بالغا فى الحقارة) بعوضة. ولأمرٍ عظيم جدع قصير أنفه.

قصير: اسم رجل، وهو قصير بن سعد اللخمي صاحب «جذيمة الأبرش» .
وقصته مشهورة مع الزباء لما احتال على قتلها.

والثالث: نحو قوله: «ضربته ضرباً ماً» (أى: نوعاً من الضرب من أى نوع كان) .
وقيل: إن «ما» فى هذه المواضع الثلاثة حرف لا موضع لها زائدة منبهة على وصف لائق
بالمحل، وهو أولى؛ لأن زيادتها عوض عن محذوف ثابت فى كلامهم. قاله ابن مالك فى
شرح التسهيل.

والضرب الثانى: «حرفية». وأوجهها خمسة:

الأول: «نافية» فتعمل فى دخولها على الجمل الاسمية عمل ليس فترفع الاسم وتنصب
الخبر فى لغة الحجازيين نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٣١].
﴿ مَا هَرَبَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢].

والثانى: «مصدرية» غير ظرفية نحو قوله تعالى:

﴿ يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ
سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦].
فتسبك: «ما» مع صلتها بمصدر (أى: بنسيانهم إياه) أى: يوم الحساب.

والثالث: «مصدرية ظرفية زمانية» نحو قوله تعالى: ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١].

فتنوب عن المدة، وتؤول بمصدر: (أى: مدة دوامى حيا) . ولا تقع ظرفية غير مصدرية
نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأُو فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠].

فالزمان المقدر هنا: مجرور (أى: كل وقت) ، والمجرور: لا يسمى ظرفاً اصطلاحاً.

والرابع: كافة عن العمل، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: كافة عن عمل الرفع فى الفاعل كقوله (وهو المرار) يخاطب امرأة:

صَدَدْتِ فَأَطَوَلْتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومٌ^(١)

فقل: فعل ماضٍ: مضعف العين. و«ما» كافة له عن طلب الفاعل.

(١) المرار: يفتح الميم وشد الراء.

قوله: «وقلما وصال»: قال المصنف فى بعض تعاليقه: المناسب: وقلما وذاد، إذ مع الصَّدُودِ لا وصال أصلاً.
ولك أن تقول: المعنى التواصل الباطنى، وهو «الوداد». أو قل: وصال بعد الصَّدُودِ. على أن الذى فى الشواهد: أنه
يعاتب نفسه على صدّه، وأنهن لا يصلنّه على ذلك .

وأما «وصال» فهو فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور وهو «يدوم». والتقدير: قلما يدوم وصال يدوم.

على حدّ ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

ولا يكون وصال مبتدأ وخبره «يدوم»؛ لأن الفعل المكفوف عن طلب الفاعل لا يدخل إلا على الجمل الفعلية؛ لأنه أجرى مجرى حرف النفي فقوله: «قلما يقول زيد» بمعنى ما يقول زيد.

قال ابن مالك في شرح التسهيل:

فإن قلت: أين فاعل «قلما»^(١)؟ قلت: لا فاعل له.

فإن قلت: الفعل لا بد له من فاعل.

قلت: أقول: بموجبه، ولكن في غير الفعل المكفوف. فإن قلت: هل لذلك نظير؟

قلت: نعم: الفعل المؤكّد كقوله:

* أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَاْحِقُونَ^(٢) *

فاللاحقون فاعل للأول، ولا فاعل للثاني.

قاله المصنف في التوضيح.

ولم يكف ما من الأفعال عن عمل الرفع إلا ثلاثة:

قل، وطال، وكثر^(٣).

ولا تدخل هذه الأفعال المكفوفة بما إلا على فعلية صرح بفعلها.

فالأول نحو: قلما يمزح الليث.

والثاني: يا بن الزبير طالما عصيتك. والثالث: كثر ما فعلت كذا.

والقسم الثاني: كافة عن عمل النصب والرفع، وذلك مع إن وأخوتها نحو:

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

(١) جاء في المعجم الوسيط: وقد اتصل «ما» بقلّ فنفيد النفي الصّرف، أو إثبات الشيء القليل مثل: قلنا يرونا فلان.

(٢) تمام البيت:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النجاةُ ببغلي **أتاك أتاك اللاحقون آخيس آخيس**

(٣) وضم بعضهم إليها «قصرما» وهي أفعال لا فاعل لها كالتوكيد اللفظي في قام قام زيد، وكان الزائدة ونعما على بعض الأقوال.

والقسم الثالث: كافة عن عمل الجر، ومهيئة للدخول على الجملة الفعلية.
فالمهيئة نحو قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].
والكافة عن عمل الجر نحو قوله (وهو السمردل):

أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ
برفع سيف على الابتداء والخبر.

واختلف في لفظ «ما» التالية للفظ «بعد» كقوله: وهو المرار يخاطب نفسه:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَالِدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ^(١)
ف قيل: كافة لبُعد عن الإضافة إلى أفنان.

وقيل: مصدرية عند من يجوز وصلها بالجملة الاسمية.

والعلاقة: بفتح العين المهملة علاقة الحب. والوَالِدُ: تصغير الولد وهو الصبي.

والأفنان: جمع فنن وهو الغصن: مبتدأ.

وَالثَّغَامُ: بفتح المثناة وبالغين المعجمة جمع ثغامة خبره، وهو يُثْبُثُ في الجبل ببيض إذا
يبس. شَبَّه به الشيب.

والمخلص: بالخاء المعجمة والسين المهملة اسم فاعل من أخلص النبات إذا اختلط رطبه
ويابس. واختلس رأسه: إذا خالطه سواده البياض^(٢).

(١) أم الوَالِدِ: كما جاء في حاشية الأمير مفعول به. وأخلص النبات يبس بعضه وبيض. والمرار يخاطب نفسه في
هذا البيت.

(٢) وقد لخص المعجم الوسيط استخدامات «ما» فقال: «ما» تكون لعدة معان:

١- أن تكون نافية وتدخل على الجملة الفعلية مثل قوله تعالى في التنزيل العزيز: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ﴾
[الأنبياء: ٣٤] و: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَآئِي نَقِيِّ﴾ [يونس: ١٥].

وعلى الجملة الاسمية مثل قوله في التنزيل العزيز: ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْجِحِيهِ مِنْ أَلْعَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة: ٩٦].
وقد يكون الخبر بعدها منصوباً مثل: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

٢- أن تكون مع الجملة بعدها في موضع مصدر؛ وتسمى مصدرية، نحو قوله تعالى في التنزيل العزيز:

﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحِمَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]: بـرُحِمَهَا. و: ﴿عَزَبٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]: عَنَّتْكُمْ. وقد يلحظ الوقت مع المصدرية، فيقال لها: مصدرية ظرفية. نحو: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا
دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]: مُدَّةٌ دَوَامِي حَيًّا.

٣- أن تكون استفهاماً؛ ويُشأل بها عما لا يعقل، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧]. ويجب
حذف ألف «ما» الاستفهامية، وإبقاء الفتحة إذا سُبِقَتْ بحرف جرٍ نحو: ﴿فَنَاطِرَةٌ يَمَّ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]
وقوله ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]. وربما سُكِّنَتْ الميم. وهو خاصٌ بالشعر، كقول الشاعر:

والوجه الخامس: زائدة، وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد صلة وتأكيذاً في اصطلاح المعربين فراراً من أن يتبادر إلى الذهن: أن الزائد لا معنى له. والحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآني والتعميم لطرد الباب، وقطع المادة نحو:

- ١- ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].
 ٢- ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْحِحَنَّ نَدِيمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].
 (أى: فبرحمة) و(عن قليل). وما صلة مؤكدة.

يا أبا الأسود لِمَ خَلَفْتَنِي لِهْمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ

وإذ ما ركبت «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف ألفها، نحو: لماذا جئت؟ لأن ألفها قد صارت خشواً. ٤- أن تكون بمعنى الجزاء، وتسمى شرطية، كما في التنزيل العزيز: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٥- والتعجب، نحو: ما أحسن هذا! وفي التنزيل العزيز ﴿قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ﴾ [عبس: ١٧].

٦- وبمعنى الذي لغير العاقل، كما في التنزيل العزيز: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. وربما تستعمل «ما» في موضع «من» من ذلك قوله في التنزيل العزيز: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢].

٧- وللإبهام، نحو: أعطني كتاباً ما: أعطني أي كتاب كان. وجاء لأمر ما: لأمر من الأمور. ومنه ما في التنزيل العزيز: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]. ولها استعمال خاصة غير هذه:

(أ) تجيء بعد الأفعال الثلاثة الآتية: (طال. وقل. وكثر) فلا تحتاج هذه الأفعال إلى فاعل. ويجيء بعد «ما» فعل نحو: طالما انتظرتك. فأما قول المرار:

صَدَدْتِ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَّالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فضرورة:

«ب» وكذلك تجيء بعد «رُبَّ» فإليها الفعل، كقول أمية بن الصلت

رُبُّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

«ج» وبعد بين، مثل:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعَا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ

«د» وترداد بين الجار والمجرور؛ كما في التنزيل العزيز: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. و: ﴿مِمَّا حَطَّيْتَهُمْ أَغْرَقُوا﴾ [نوح: ٢٥]. ١هـ.